المدير العربى

تصدرها جماعة الادارة العليا

THE ARAB MANAGER

ابريل ٢٠١٥

العدد ٢١٠

مجلة المدير العربى

تصدر عن

جماعة الادارة العليا

دورية تصدر

كل ثلاثة شهور

رئيس مجلس الادارة

د. على السلمى

رئيس التحرير

م . ليلى عبد الجواد

أسرة التحرير

د. عمرو موسى

د.أحمد السيد درويش

فى هذا العدد

الموضوع الصفحة

- التصدى للفساد ٢

الأستاذ الدكتور / احمد صقرعاشور

- العدالة الاجتماعية ودور مؤسسات الدولة ١٣

الدكتوره / سوزيت الريدى

- رؤية أولية حول مشروع قانون الاستثمار الموحد الجديد ...٣٢

الأستاذ / صبحى الشافعى

- مشروع توشكى الجزء الرئيسى فى مشروع تنميه جنوب الوادى.....٣٤

المهندس / احمد رفيق النجار

- ما يجب عملة بعد المؤتمر الاقتصادى ٥١

الاستاذ / مصطفى تمام

تصدرها جماعة الادارة العليا

١١ شارع سراى الأزبكية - القاهرة - ت : ٢٥٩١٧١٠٩ / ٢٥٩٠٠٧٣٥

www.theexecutivesforum.org

التصدي للفساد

دكتور أحمد صقر عاشور

أستاذ الإدارة الاستراتيجية والموارد البشرية – جامعة الإسكندرية

المدير العام الأسبق للمنظمة العربية للتنمية الإدارية

أبعاد مشكلة الفساد في مصر

يعد الفساد المشكلة الأكبر التي قوضت وأضعفت قدرة الدولة على تحقيق تنمية وتقدم لقطاعات الاقتصاد وللمجتمع في مصر خلال العقود الأربعة الأخيرة. وهو أحد أهم أسباب الفقر في مصر، وهو كذلك السبب الرئيسي في تزايد عجز الموازنة، وفي تضخم وتفاقم الدين العام الداخلي والخارجي، وفي أوضاع المناخ والبيئة الطاردة للاستثمار، وفي هدر وتبديد أصول وممتلكات وموارد الدولة والمجتمع .هذا فضلا عن كونه السبب الرئيسي في تراجع وانهيار الخدمات الحكومية، وفي غياب العدالة الاجتماعية واتساع الهوة بين الطبقات الغنية والفقيرة عبر العقود الأخيرة.

لقد عانت مصر من فساد تزاوج السلطة مع الثروة خلال العقود الأخيرة، واقتناص واختطاف سلطات الدولة ونظام الحكم لصالح نخبة محدودة، سيطرت على الجهاز التنفيذي والحكومة، وعلى المجلس التشريعي من خلال الحزب الحاكم. فتمكنت تلك النخبة من اختطاف وتوجيه سياسات الدولة ومؤسساتها بل وجهازها المصرفي وقطاعاتها الغنية بالموارد مثل البترول والغاز والإسكان

وبرامج وعمليات الخصخصة التي قامت بها، لصالحها تحت مقولة مغلوطة وهي أن تنمية القدرات الاقتصادية لهذه النخبة ستتساقط ثماره وتستفيد منه الطبقات الأدنى. وقد تبنت هذه المقولة المؤسسات المالية الدولية لسنوات طويلة، ولم يثبت صحتها في البلدان النامية التي أخذت بها، ومنها مصر، بل إنها فاقمت أوضاع الفقر وعدم الاستقرار فيها. ومن العجيب أن هذه المقولة تغطي على اختطاف سياسات الدولة من قبل هذه النخب، وتعطيها مشروعية اقتصادية زائفة، في الوقت الذي تنادي فيه هذه المؤسسات بضرورة تبني الدول النامية لآليات وسياسات لمكافحة الفساد، الذي يعتبر اقتناص واختطاف سياسات الدولة وأجهزتها Policy & State Capture أخطر أنواع الفساد وأكثره شراسة وتدميرا وتبديدا لفرص التنمية .

وتحت انشغال الدولة في مصر بخدمة مصالح النخبة السياسية والاقتصادية، دون غيرها من القطاعات المجتمعية العريضة، خاصة الفقراء؛ تُرك الفساد الإداري ليتغلغل في الجهاز الحكومي، وأصبح مختلفمستويات الموظفين خاصة في المستوى المتوسط والقاعدي، وكذلك المتلقين لخدمات هذا الجهاز والمتعاملين معه من عامة الناس؛ ضحية لهذا الفساد. فالأجور المدفوعة للموظفين تآكلت مع السنوات قيمتها الحقيقية، ودُفع هؤلاء دفعا بحكم الحاجات المعيشية المتزايدة تحت وطأة التضخم وأعباء الحياة وانهيار خدمات التعليم والصحة والمرافق؛ إلى الانخراط في ممارسات طلب وقبول الرشاوى واستغلال الموقع الوظيفي والتربح منه .وساعد على هذا المسلك منظومة الإدارة الإجرائية واللائحية المعقدة التي لم تتطور لعقود طويلة، بل زادت تعقيدا وترهلا، وغابت عنها المساءلة والمحاسبة والرقابة .ومن ناحية أخرى، وجد المتعاملون مع الأجهزة الحكومية، وأغلبيتهم من عامة الناس، أن الفساد هو الوسيلة الأسرع لانجاز معاملاتهم. وبذلك تحمل الناس أعباء الفساد إضافة إلى الأعباء المعيشية اليومية التي كانت تتزايد سنة بعد أخرى دون بارقة أمل في تغيير ظروفهم .

ويمكن القول أنه لم ينجو من التلوث بالفساد أي قطاعات أو مؤسسات حكومية .وتكاد مصر تكون نموذجا في تعدد وتنوع وتغلغل الفساد في كل مستويات الدولة وأجهزتها، حتى أن أنماط ونوعيات الفساد الموجودة في بعض قطاعاتها مثل التعليم فاقت الخبرات والنماذج الموثقة في التقارير والدراسات العالمية وتلك الصادرة عن المؤسسات الدولية في هذا الخصوص. وتمثل أوضاع ونماذج الفساد في بعض القطاعات الهامة خلال العقود الأخيرة من حيث وطأتها وآثارها، مجالات

لفداحة الخسائر والهدر والتبديد للموارد والإمكانيات والفرص .فقطاع البترول والغاز مثلا مثقل بالهدر والتبديد - خلال سنوات طويلة- لأصول وموارد الدولة والمجتمع، وكذلك بالإهمال في الحفاظ على حقوق مصر في الغاز والبترول في مياهها الإقليمية وأراضيها. وقطاع أراضي الدولة والإسكان يزخر بعمليات النهب المنظم للأصول العقارية بتواطؤ من الأجهزة المعنية في الدولة ومسئوليها وذلك لسنوات طويلة. ويكفي للدلالة على هذا عمليات سرقة أراضي الدولة، ومنح وعطايا وزارة الإسكان لكبار رجال الأعمال وكبار المسئولين وكبار السياسيين في الحزب الحاكم خلال العقود الأخيرة، وأعمال الفساد التي ينخرط فيها مسئولو وزارة الإسكان في المحليات .فمخالفات البناء تتم تحت مباركة وتواطؤ وتربح هؤلاء المسئولين. كذلك الحال في مجال عمليات وصفقات الخصخصة التي تمت خلال العقدين الأخيرين، حيث شاب العديد منها الكثير من أعمال الفساد والهدر، وتم توثيقها في الكثير من التقارير والقضايا والكتابات. وتعتبر المنافذ الجمركية وما يجري فيها منذ عقود نموذجا بارزا أيضا لكيف يؤدي الفساد الذي تحول إلى أوضاع وثقافة مستقرة في هذا القطاع الهام إلى الإضرار الجسيم بالاقتصاد الوطني. ويمثل الإغراق الذي تتعرض له مصر منذ سنوات ويضر بالاقتصاد والصناعات الوطنية وبالمصريين عموما، نتاجا للفساد المستشري في المنافذ الجمركية. فهذا النمط من الفساد يتشكل من حلقات خبيثة تشارك فيها أطراف عديدة من الجمارك وأجهزة الرقابة الفنية والشرطة والموانئ فضلا عن شبكات وعصابات المستوردين والتجار وشبكات التوزيع المنتشرة عبر القطر كله لهذه السلع والمنتجات المهربة التي تغرق كل المناطق والأسواق في مصر. تلك مجرد نماذج وأمثلة لقائمة طويلة من أنماط عمليات الفساد التي تغلغلت عبر كل قطاعات مؤسسات الجهاز الحكومي، فشوهت وقوضت سياساته وبرامجه وخدماته.

لا يقل خطورة عما سبق، حالة الأجهزة الرقابية سواء المركزية منها مثل الجهاز المركزي للمحاسبات وهيئة الرقابة الإدارية أو النيابة الإدارية، أوالأجهزة الرقابية التابعة للوزارات والمحليات. فهذه الأجهزة التي يفترض أن تكون أدوارها موجهة لتعقب الفساد ومكافحته، وفرت على العكس مناخا مناسبا لكي يرتع الفساد وينتشر ويتغلغل في كل المجالات، ولكي تتحول الدولة وأجهزتها إلى كيانات تحميه وتؤمن له وتخدم عليه. تحولت أدوار هذه الأجهزة عبر العقود الماضية إلى أعمال هشة وصورية، رغم تضخم هذه الأجهزة سواء في الموازنات المخصصة لها، أو في عدد العاملين بها. الأكثر خطورة من كل هذا أن هذه الأجهزة تكاتفت وتحالفت وبذلت جهودا مكثفة

ونجحت مؤخرا في أن تمنع قيام هيئة وطنية دستورية مستقلة لمكافحة الفساد يكون لها أدوارا متكاملة في منع الفساد والوقاية منه، فضلا عن مكافحته، وفق خطة وطنية تنسق من خلالها الجهود المؤسسية في هذا الخصوص.

ثورتان شعبيتان عظيمتان دون خطوات جادة للتصدي للفساد

قامت ثورة 25 يناير 2011 ، وأسقطت نظام قام على الفساد وتركه ينمو ويتشعب ويتنوع ويتغلغل في مؤسسات الدولة، ويمس بالضرر والأذى حياة كل المصريين. ورغم ذلك، لم تتخذ أية خطوات جادة خلال فترة حكم المجلس العسكري للسيطرة على الفساد ومجابهته بصورة حاسمة وجادة. ونتاجا لذلك توسع الفساد في الأجهزة الحكومية لضعف الحكومات المتعاقبة خلال السنوات الثلاث الأخيرة وعدم تبني إجراءات حاسمة وقوية للتصدي للفساد بصورة نظامية. نشطت وتوسعت عمليات التعدي على أصول وممتلكات الدولة، ومخالفات البناء، والتعدي على الأراضي الزراعية بالبناء عليها، وتهريب البضائع والسلع وإغراق الأسواق بها، وتهريب الأسلحة، وعمليات غسيل الأموال خلال تلك الفترة، وتراخت وتراجعت أعمال تحصيل موارد الدولة من خلال الضرائب والجمارك والأنشطة الإيرادية الأخرى بصفة جزئية لأسباب بعضها موضوعي وبعضها الآخر غير موضوعي. تمثلت الأسباب الموضوعية في تراجع الاستثمار والنشاط الإنتاجي والتجاري نتاجا للأوضاع السياسية غير المستقرة وللإضطرابات الأمنية. أما الأسباب غير الموضوعية فتمثلت في الفساد والمنافع الذاتية التي يجنيها المنتفعون من هذا التراخي والمتواطئون فيه من داخل هذه الأجهزة ومن خارجها .

اقترن توسع الفساد بكل الأشكال التي اتخذها خلال الفترة الانتقالية لحكم المجلس العسكري بضعف أجهزة الدولة عموما، وبالعمليات المتعمدة لإضعافها واختراقها من قبل القوى التي أضيرت مباشرة من ثورة يناير، والقوى الإسلامية الجديدة كانت تهيئ للقفز على مؤسسات الدولة لإعادة اقتناصها لصالحها. وتمكنت هذه القوى الجديدة من اقتناص المجلس التشريعي بشقيه (الشعب والشورى)، ومن اختطاف واقتناص لجنة وضع الدستور، ومن الصعود إلى كرسي رئاسة الدولة. ودار صراع محموم حول إكمال عملية الاقتناص والاختطاف في زمن قياسي وبصورة فجة كشفت عن درجة عالية من الإنتهازية والجشع السياسي الذي يعني استبدال نخبة نظام مبارك، بنخبة

أخرى أكثر فجاجة ورجعية وجشعا وطمعا في السيطرة على مفاصل مؤسسات الدولة مع تعريض الوطن وكيان الدولة وتوجهها وأراضيها وموروثها التاريخي ومصالح المجتمع المصري كله لمخاطر عميقة وداهمة. وتم استبدال فساد نظام مبارك بفساد جديد أشد خطورة لاستناده إلى ركائز عقائدية مغلوطة لا تعترف بمصالح مصر الوطن، حدودها وترابها وجغرافيتها وتاريخها. تعرضت مصر بعد ثورة يناير وبعد المرحلة الانتقالية بكل سوءاتها إلى ما يمكن تسميته بالفساد العقائدي العظيم الذي يهدر الوطن ويستخدم الدولة لتحقيق أيديولوجيته المغلوطة وغاياته الخبيثة.

سقط نظام الرئيس مرسي، وسقط معه مخطط الفساد العقائدي العظيم ونظام حكم الإسلام السياسي بقيادة جماعة الإخوان المسلمين. سقط هذا النظام بتحرك وخروج حشود بعشرات الملايين من المصريين، لرفض منظومة الحكم التي حاولت إعادة اختطاف الدولة تحت المخطط العقائدي ولإضعاف مؤسساتها وتفكيك تماسك الوطن تنفيذا لهذا المخطط. تحرك الجيش استجابة لإرادة الشعب، وشكلا معا حائط صد ضد المخطط الخبيث لتفكيك الدولة والوطن. برز خلال هذا أولويات حماية كيان الوطن والدولة والمجتمع. وجاءت إلى السلطة التنفيذية حكومتان كانت أولوياتهما الحفاظ على مؤسسات الدولة، وأمن المجتمع، وتحجيم القوى التي تستهدف تفكيك مؤسسات الدولة، وتصحيح مسار مرحلة حكم الإخوان المسلمين، وإعادة بناء الدولة على أسس جديدة، أو ما سمي بخريطة المستقبل. لم تحتوي هذه الخريطة، ولا الأولويات المعلنة، على التصدي للفساد كظاهرة ومشكلة متعددة الجوانب والأبعاد .

ومثلما كان الحال خلال مختلف الفترات والحكومات منذ سقوط نظام مبارك، لم يبرز التصدي للفساد ومكافحته وتعقبه أو منعه والوقاية منه كأولوية في توجه أو أهداف الحكومات المتعاقبة خلال السنوات الثلاث الماضية. ورغم قيام ثورتين جماهيريتين خلال تلك الفترة، كان الفساد عاملا أساسيا في تحريكهما، إلا أن القوى العميقة المستفيدة من الفساد والكامنة والمتغلغلة في مؤسسات الدولة، وفي الهيئات والأجهزة الرقابية، وكذلك في الساحة السياسية وفي قطاعات الاقتصاد والمجتمع، سعت ونجحت في ألا تتبني أي من الحكومات المتعاقبة خطوات أو برامج نظامية واضحة المعالم محددة الأهداف للتصدي للفساد. وقد وصل الأمر أن نجحت هذه القوى في ألا يحتوي الدستور الجديد على نصوص قوية تدعم التصدي للفساد وتعالج الفجوة المؤسسية القائمة في منظومة مكافحة الفساد ومنعه. وبلغ الأمر بها أن نجحت في منع تضمين الدستور الجديد

لنص بإنشاء هيئة مستقلة للنزاهة ومكافحة الفساد، وإلغاء النص الخاص بمفوضية مكافحة الفساد الذي تضمنه الدستور الذي صدر في عهد الرئيس محمد مرسي. ورغم أن النص الخاص بالمفوضية لم يكن مكتملاً لإعطاء الكيان الجديد القوة والأدوار والصلاحيات التي تضمن فاعليته، فلا يعقل في بلد قامت فيه ثورتين منذ 2011 كان الفساد سبباً رئيسياً فيهما، ألا يحتوي الدستور الجديد(الأخير) علي نص ينشئ تلك الهيئة ويضمن لها الإستقلالية والأدوار والموارد التي تمكنها من مواجهة آفة الفساد التي تغلغلت واستفحلت في مصر خلال العقود الأربعة الأخيرة.

تري هل ستعالج الدولة ومجلس النواب الذي سيجري انتخابه جوانب القصور التي شابت المرحلة الانتقالية فيما يتعلق بالتصدي للفساد واستكمال البنية المؤسسية اللازمة لذلك بما يتضمنه هذا من إنشاء هيئة للنزاهة ومكافحة الفساد، واعادة هيكلة وتنقية أجهزة الرقابة، وتبني برامج وسياسات لإصلاح الأجهزة الحكومية ومكافحة والوقاية من الفساد فيها خاصة تلك التي تقوم بأدوار تنموية حرجة (مثل الأجهزة التي تتعامل مع الاستثمار والقطاع الخاص، ومؤسسات قطاع البترول والإسكان، ومؤسسات التعليم)؟ فمن المؤكد أن التصدي الحاسم والممنهج للفساد سيمثل اختبارا هاما لقدرة النظام في مرحلته الجديدة علي إنجاز إصلاحات جادة تمهد لإحداث تنمية حقيقية.

تحديات التصدي للفساد

من المؤكد أن التصدي للفساد المتنوع المنتشر والمتغلغل في قطاعات وأجهزة الحكومة في مصر ليس مهمة سهلة أو يسيرة لأسباب عديدة. فتنوع الفساد يحمل تفاوت في وطأة وخطورة كل نوع أو نمط منه في الجهات التي أمسك بها وتغلغل فيها. كما أن اختلاف القطاعات والأجهزة في أهميتها النسبية للتنمية خلال المرحلة القادمة سيفرض القيام باختيارات في أولويات توجيه جهود الإصلاح والمكافحة. كذلك فإن التنوع والانتشار وإمكانيات تحقيق نجاحات في الملاحقة والمكافحة والردع من جانب، وفي إصلاح المؤسسات والنظم لمنع وقوع الفساد والوقاية منه في جانب آخر، يتطلب مراحل وعناصر مختلفة للمزج بين المكافحة والوقاية في توجيه برامج وجهود الإصلاح، وفي تحديد الأولويات القطاعية والمؤسسية ونوعيات الفساد التي تتوجه لها هذه البرامج والجهود. كل هذا يتطلب إرادة سياسية ومجتمعية قوية تترجم إلى مخطط استراتيجي دءوب ومرن وممتد لسنوات قادمة.

كذلك فإن المقاومة العاتية والشرسة من شبكات وجماعات المنتفعين من الفساد، وهي كبيرة وممتدة وقوية، خاصة في ظل ضعف وهشاشة منظومة الرقابة، ستكون احد التحديات الكبرى في أعمال التصدي للفساد. فهذه الشبكات والجماعات هي التي عوقت اتخاذ الحكومات المتعاقبة أي إجراءات جدية تجاه مشكلة الفساد خلال عهد مبارك كله، وخلال السنوات الأخيرة تحديدا. فسنوات ما بعد الثورة حملت تهديدا مباشرا لوضعيتها، ومخاطر هائلة لها، ليس فقط في توقف منافعها، وإنما في انكشافها وتعرضها للمساءلة والحساب. ينطبق هذا بدرجة أكبر على القيادات السابقة وكبار المسئولين والخبراء والمستشارين الذي يقدمون الرأي والنصيحة للمستوى الوزاري والقيادي، ويشكلون امتدادا لنظام مبارك، وهم منتشرون في كل أجهزة ومؤسسات الحكومة والمحليات. وهناك مقولات متداولة مثل "عفا الله عما سلف"، و "لا داعي للنبش في الماضي"، و" علينا النظر إلى المستقبل"، و "لا داعي لتخويف المستثمرين ورجال الأعمال القائمين"؛ تمثل آليات دفاعية ناعمة ولينة Soft، تتحول إلى فعل جماعي ونظامي شرس لإيقاف وتجميد ومقاومة التهديد أو تغيير الواقع من قبل بعض المسئولين والقيادات الذين يثلون فرسانا يحملون راية كشف الفساد أو ملاحقته أو اتخاذ إجراءات إصلاحية في هذا المجال. بل إن هؤلاء الفرسان غالبا ما يتعرضون للحصار والتضييق وكذلك للأذى والانتقام من قبل جماعات وشبكات المصالح المنتفعة من الفساد والمنغمسة فيه. ومن الطبيعي أن يكون هذا هو الحال في غيبة أية حماية قانونية ومؤسسية لهم وفي غيبة سياسة واضحة ومعلنة من الدولة تجاه أعمال الفساد وتجاه حماية من يقوم بالتصدي له وكشفه وملاحقته أو اتخاذ اجراءات إصلاح لحصاره وإيقافه وسد منابعه.

كذلك فإن مقاومة أجهزة الرقابة منتظرة ومتوقعة، خاصة إذا تعلق الأمر بإنشاء كيان جديد لمكافحة الفساد، يملك صلاحيات كبيرة في مجال المكافحة والملاحقة والوقاية، ويملك سلطات وصلاحيات تنسيقية تجاه هيئات وأجهزة الرقابة القائمة، أو إذا تعلق الأمر بإعادة هيكلة أدوار أو تنظيم أو قيادات هذه الهيئات والأجهزة لتحسين فاعلية منظومة الرقابة ككل في التصدي الجدي للفساد. ينبغي إذن أن تكون مصادر ونوعيات المقاومة في الاعتبار عند التحرك الجاد في التصدي للفساد ومكافحته وردعه والوقاية منه.

مواجهة هذه التحديات وغيرها، في مخطط وسياسات وبرنامج مكافحة الفساد، تتطلب التزاما قويا من قبل الحكومة، ومن قبل الرئيس، بل ومن قبل كل القيادات العليا لمؤسسات الدولة، بما فيها السلطة القضائية القائمة، والسلطة التشريعية القادمة التي سيتم انتخابها. لكن الحكومة والرئيس

ومجلس النواب القادم سيكون عليهم العبء الأكبر في تبني رؤية واضحة والتزام قوي للتصدي للفساد، وإصلاح الأوضاع المؤسسية المولدة له. وسيقع على الحكومة والرئيس، مهمة القيام ودون إبطاء، بمجموعة متكاملة من المبادرات في هذا الخصوص لإيقاف نزيف الهدر والأضرار البالغة التي يسببها الفساد، وكذلك للتعويض عن سنوات طويلة غابت فيها المساءلة والحساب، وتراخت فيها جهود مكافحة الفساد، كان آخرها السنوات الأربعة الأخيرة.

الخطوات المطلوبة للتصدي للفساد

سيمثل التصدي للفساد خلال المرحلة القادمة لتوفير بيئة مناسبة للإستثمار وتحسين الخدمات الأساسية وتحقيق تنمية قوية ومتسارعة مصحوبة بعدالة اجتماعية، التحدي الأكبر الذي يواجه النظام الجديد أو الدولة التي يجري التأسيس لها حاليا. وفيما يلي أهم الخطوات والمبادرات المطلوب اتخاذها من قبل الرئيس والحكومة والبرلمان القادم للتصدي للفساد:

١. **إنشاء لجنة وطنية لتقصي الحقائق وتلقي البلاغات حول أعمال الفساد، لحين إنشاء هيئة وطنية للنزاهة ومكافحة الفساد.** ويقترح هنا أن تكون هذه اللجنة مختصة بتلقي البلاغات الخاصة بأعمال الفساد (خاصة الكبير) وفحصها، وإحالة الملفات المستكملة منها للنيابة. ويمكن الاستفادة هنا بتجربة تونس، حيث تم إنشاء هذه اللجنة بعد أربعة أيام فقط من سقوط نظام بن علي وهروبه. وينبغي أن يضم تشكيل اللجنة عناصر قضائية، فضلا عن أطراف أخرى وممثلين للمجتمع المدني المعني والناشط في مجال مكافحة الفساد. وتعمل اللجنة لفترة انتقالية لحين استكمال إنشاء هيئة وطنية للنزاهة ومكافحة الفساد تؤول إليها مهام واختصاصات اللجنة، وكذلك البلاغات والحالات التي كانت تحت يدها خلال تلك الفترة.

٢. **وضع برنامج وآليات لاسترداد الأصول المنهوبة من الدولة في مجالات حيوية هامة.** يتطلب الأمر هنا إنشاء لجنة تمثل فيها الأطراف المختلفة المعنية، بما في ذلك عناصر متميزة مختارة من الأجهزة الرقابية، وخبرات فنية واقتصادية وقانونية في المجالات التي يتم التركيز عليها، إضافة إلى ممثلين للمجتمع المدني من الناشطين والخبراء في مكافحة الفساد في المجالات المستهدفة. ويقترح مبدئيا التركيز على قطاعات البترول والغاز، وأراضي وعقارات الدولة، وعمليات الخصخصة التي شابها تلاعب، والقروض الممنوحة

من البنوك العامة، والجمارك والضرائب. ويمكن للجنة أن تتوسع في أعمالها، وفي الاستعانة بكوادر وخبرات متخصصة بما يمكنها من تحقيق انجاز في المهام الموكلة إليها، ووفق برنامج عمل يعلن عنه، وتقدم بشأن الانجازات المتحققة منه تقارير مرحلية يتم الإعلان عنها. ومن المؤكد أن عمل هذه اللجنة سيوفر للدولة مئات المليارات من الجنيهات عن الأصول المنهوبة خلال السنوات الماضية.

٣. **إنشاء هيئة وطنية مستقلة للنزاهة ومكافحة الفساد، تكون تابعة إما لمجلس النواب، أو لرئيس الجمهورية، وتكون معززة بالأدوار والصلاحيات والموارد والقيادات والخبرات التي تضمن فاعليتها منذ البداية.** يعتبر إنشاء الهيئة المشار إليها ضرورة لا غنى عنها في الحالة المصرية، التي تغلغل الفساد فيها وتشعب وأمسك بأغلب مؤسسات الدولة، ويشارك فيه أطراف من داخل وخارج هذه المؤسسات. ولا تملك مصر خيارا سوى هذا في مقومات التصدي للفساد على أسس نظامية. وينبغي الإشارة هنا إلى أن القول الذي تردده الهيئات الرقابية والأجهزة والأطراف التي لا تود أن تتبنى مصر منهجا نظاميا لمكافحة الفساد والوقاية منه، من أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد UNCAC، تقول بأن هذه المهمة يمكن أن تقوم بها هيئة أو هيئات، أي يمكن الاعتماد فيها على الهيئات الرقابية القائمة؛ تعتبر مقولة مغلوطة تستهدف حماية الأوضاع والصلاحيات الراهنة لهذه الهيئات. فالاعتماد على الهيئات الرقابية القائمة تنطبق على الدول المتقدمة التي قطعت شوطا طويلا في الديموقراطية والتطور المؤسسي ولها رصيد طويل وناجح في تحجيم الفساد. أما في الدول النامية، والاقتصادات الصاعدة، والدول الساعية للديموقراطية التي لم تكتمل فاعلية منظومتها المؤسسية والسياسية والإدارية بعد؛ فالأمر مختلف تماما. فأغلب هذه الدول أنشأ هيئات مركزية مستقلة، خاصة بعد الانضمام والمصادقة على الاتفاقية الدولية. وقد بلغ عدد هذه الهيئات المركزية في العالم الآن ما يزيد عن ١٣٠ هيئة. ولا يمكن أو يتصور بعد ثورتين قامتا ضد الفساد أن تكون مصر استثناء من هذا التيار العالمي. وهناك مشروع قانون بهذه الهيئة أعده كاتب هذه السطور بناء على طلب من حكومة عصام شرف، وتمت مناقشته والموافقة عليه، لكنه لم ير النور حتى الآن.

٤. **إعداد إستراتيجية، أو خطة وطنية، لتعزيز النزاهة (الوقاية والمنع)، ومكافحة الفساد وردعه.** لا يمكن التصدي والتحرك الفعال ضد الفساد وتحقيق نتائج ملموسة إلا إذا كان هذا وفق دراسة وأولويات وأهداف ومؤشرات أداء وانجاز محددة، وبرنامج يحتوي على مبادرات ومشروعات وأنشطة مجدولة زمنيا، ومسندة إلى أطراف وأجهزة وفق مسئوليات محددة، ووفق نظام وآليات لمتابعة التنفيذ، ومع توفير الدعم والمساندة السياسية المباشرة من أعلى مستوى (رئيس الجمهورية، ورئيس الحكومة، واهتمامهما المباشر والمتواصل بالمبادرات والانجازات المتحققة، وتذليلهما للعقبات التي تصادف التنفيذ). وينبغي أن تحتوي الخطة على الأولويات المتعلقة بأهداف وسياسات وبرامج المكافحة والملاحقة في جانب، وأهداف وسياسات وبرامج المنع والوقاية في جانب آخر، مع تحديد القطاعات والمؤسسات ونوعيات الفساد وأنماطه وحجمه ودرجة وطأته وتأثيره التي يمكن التركيز عليها وإعطائها أولوية في كل مرحلة من مراحل الخطة، حتى يمكن تحقيق نتائج فعالة، بما في ذلك أساليب التعامل مع المقاومة المحتملة من الأطراف المنتفعة أو الجهات التنفيذية أو الرقابية.

٥. **إعادة هيكلة أجهزة الرقابة، وأجهزة الإصلاح الإداري والحكومي، وإعادة توطين مسئولية الإصلاح والتصدي للفساد.** يعني هذا إعادة النظر بصورة جذرية وشاملة في المنظومة الرقابية والتنفيذية بصورة تحقق تكامل ووحدة الهدف في التصدي لظواهر الفساد. فلاشك أن الأجهزة الرقابية المركزية وتلك التابعة للوزارات والمحليات تحتاج إلى مراجعة وإعادة هيكلة شاملة لأدوارها وتنظيمها وآليات عملها، ومنظومة ومعايير مساءلتها عن العمل الرقابي الذي تقوم به. كذلك يحتاج الأمر إلى تعزيز نظم الرقابة الذاتية والداخلية في الوزارات والهيئات والمحليات، وأن يستحدث نظام لرقابة المواطنين المتعاملين مع هذه الجهات (رقابة شعبية على ممارسات النزاهة والفساد)، ووفق معايير ومؤشرات دورية تقوم بإعدادها والإعلان عنها هيئة النزاهة ومكافحة الفساد المقترح إنشائها. وينبغي أن يتعزز هذا بتوطين مهام ومسئوليات الإصلاح والمسئولية عن الأداء وفق مؤشرات ومقاييس نظامية لتعزيز النزاهة والشفافية في الأعمال والقرارات والممارسات، والمسئولية عن ممارسات وحالات الفساد لدى هذه الجهات التنفيذية.

٦. **القيام بمبادرات إصلاح وتعزيزات تشريعية للتصدي للفساد.** من الضروري اتخاذ مبادرات إصلاح وإجراءات وقائية ومانعة وأيضا رادعة، تتعلق برفع مستويات الأجور لموظفي الدولة إلى المستوى الذي يمثل حد النزاهة، وبحيث تمول الزيادة من وفورات إيقاف الهدر وترشيد الإنفاق في مجالات أخرى، ومن عوائد استرداد الأموال المنهوبة، ومن تحسين أداء ونزاهة وإصلاح الأجهزة الإيرادية في الوزارات المختلفة مثل وزارة البترول والطاقة والهيئات التابعة لها، وأجهزة الضرائب والجمارك بوزارة المالية، وأجهزة أملاك الدولة بوزارة الإسكان والمحليات، وغيرها. وينبغي أن تقترن الزيادات الجوهرية في الأجور بإجراءات رقابية رادعة ضد فساد الممارسات، خاصة في المجالات والقطاعات الحيوية ذات الأهمية السابق الإشارة إليها. سيتطلب الأمر أيضا أن يقوم البرلمان الجديد بمبادرات تشريعية لتشديد العقوبات علي الفساد، وحماية المبلغين والشهود والخبراء والضحايا في وقائع وقضايا الفساد، وحق المواطنين في المعلومات المتعلقة بالممارسات الحكومية وشفافية الموازنة والإنفاق الحكومي، ومنع تعارض المصالح. يضاف إلى ما سبق، ضرورة أن يتضمن مجلس النواب القادم لجنة متخصصة للنزاهة ومكافحة الفساد، تكون على تواصل مع الهيئة الوطنية المقترحة، وأجهزة الرقابة، وتتابع تقاريرها وبرامجها وأعمالها، وتكون رقيبا على السياسات التي تتبناها الحكومة للتصدي للفساد.

"العدالة الاجتماعية ودور مؤسسات الدولة "

د. سوزيت الريدي

مستشار المشروعات الصغيرة

ومدير سابق بالصندوق الاجتماعي للتنمية

مقدمة:

قضية العدالة الاجتماعية من القضايا الهامة التي ترتب عليها تحولات تاريخية مهمة، وتعتبر أهم أسباب الثورات والانتفاضات في التاريخ الإنساني، وفي القرون الأخيرة تشكلت الأنظمة الاقتصادية وفق رؤى خاصة حول مجمل محاور النشاط الاقتصادي، وكان من أهم هذه المحاور والتي تعطي الصبغة الأساسية للنظام الاقتصادي هو نظرته لآلية توزيع الثروات، وما ترتب عليها من تفاوت في الدخل، ومدى قدرة هذا النظام على إشباع الحاجات، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع. **وكان التساؤل الذي يثار دائما هل يمكن أن يصاحب النمو الاقتصادي المرتفع قدر كبير من العدالة بشكل يتناسب طرديًا مع التنمية الاقتصادية ؟**

والعدالة الاجتماعية هي إتاحة الفرص المتكافئة لكل أفراد المجنمع وتوفير المناخ الذي يسمح بأن يكون لدى كل مواطن الفرص نفسها المتاحة للآخرين، وبذلك يشعر كل

مواطن بأنه يحصل على نصيبه العادل من السلع والخدمات، وكذلك حقه في الوظيفة العامة وفي تقرير المجتمع الذي يعيش فيه.

ولمؤسسات الدولة دور هام في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التأمينات والمعاشات والتضامن الاجتماعي والضرائب والتعليم وغيرها من المؤسسات، بهدف تصحيح الآثار السلبية لتركز الدخل في أيدي بعض الفئات الاجتماعية، وذلك عبر تخفيف التفاوت بين الطبقات، وإعطاء فرص متكافئة للمواطنين.

العدالة الاجتماعية في الاقتصاد الإسلامي:

تعارف علماء المسلمين علي العدالة الاجتماعية تحت مسمى التكافل الاجتماعي وهو "أن يتضامن أبناء المجتمع ويتساندوا فيما بينهم سواء أكانوا أفرادا أو جماعات، حكاما أو محكومين، على اتخاذ مواقف إيجابية كرعاية الأيتام، ونشر العلم... وغير ذلك، بدافع من شعور وجداني ينبع من أصل العقيدة الإسلامية، ليعيش الفرد في كفالة الجماعة، وتعيش الجماعة بمؤازرة الفرد، حيث يتعاون الجميع ويتضامنون لإيجاد المجتمع الأفضل، ودفع الضرر عن أفراده.

ويتميز التكافل الاجتماعي في الإسلام عن بقية الأنظمة التكافلية الوضعية بالنظرة الشمولية، ويشمل ضمان الدولة لمستوى معيشي لائق لكل أفرادها (الضمان الاجتماعي)، وكفالة المجتمع (أفرادا ومؤسسات) للمحتاجين. وتعتبر العدالة في توزيع

الثروة والدخل في الاقتصاد الإسلامي هي جزء من العدالة التي يقيم عليها الإسلام مجتمعه.

ولذا فإن لعملية تحقيق العدالة الاجتماعية في الاقتصاد الإسلامي أهمية كبرى، وتظهر هذه الأهمية من الاهتمام بها من خلال عدة جوانب دينية ودنيوية.

ففي الجانب الديني هناك عبادات مفروضة تعمل على تحقيق العدالة في الجانب الاجتماعي كالزكاة، والكفارات والنفقات وغيرها، وتعتبر أدوات تحقيق التكافل من أكثر ما دعا إليها الشرع وحض عليها، كما أن إقامة التكافل وإشباع الحاجات للمحتاجين من مقاصد الشريعة.

وأما الجانب الدنيوي ففيه يتم معالجة ما حصل من قصور بسبب سوء التوزيع وعدم مكافأة عنصر العمل بما يستحق من أجور، فيتم معالجةَ عدم وصول الدخول إلى حد الكفاية والابتعاد عن خط الفقر من خلال الزكاة، والصدقات والهبات والتكاليف الشرعية الأخرى.

ولذا فإن أهداف العدالة الاجتماعية في الاقتصاد الإسلامي تتمحور في تحقيق هدفين هما: توفير حد الكفاية لأفراد المجتمع، والتخفيف من حدة التفاوت في المجتمع المسلم. والعدالة في التوزيع تقوم على أساسين، العدالة في تكافؤ الفرص، والعدالة في استحقاق الحصول على عائد الإنتاج.

فتكافؤ الفرص في العمل والتشغيل أمر ضروري لتحقق العدالة في التوزيع، وهذا يعني أنه لا بد من أن تتوفر فرص العمل والإنتاج للجميع، فقد وضع الله كل الموارد الطبيعية التي خلقها الله في خدمة الإنسانية، وشرع الله أن تعطي الفرصة لكل إنسان أن يعمل فيها.

والأساس الثاني وهو إقامة العدالة في استحقاق الحصول على عائد الإنتاج، وتظهر في حصول كل مجتهد وكل عامل على المكافأة العادلة المقابلة لجهده وعمله، ومنع أي تعد على هذا الحق بأي صورة، ولذا حرم الاسلام الاحتكار والربا والغرر والغش والقمار، وكل ما يؤدي إلى أكل أموال الناس بالباطل.

والإسلام يوفر عددا من الأدوات التي يمكن من خلالها إعادة تحقيق العدالة الاجتماعية وإزالة التفاوت الكبير كالزكاة والكفارات والنذور وغيرها، والتي تسهم بشكل فعلي في نقل جزء من الأموال الموجودة لدى الأغنياء إلى الفقراء، وأدوات تؤدي إلى تفتيت الثروات كالإرث والنفقات الواجبة، وعن طريق توسيع دائرة الثروة أيضاً بوسائل غير مباشرة مثل تحريم الربا والقمار والرشوة والاحتكار.

فنظرة الإسلام للعدالة تقتضي أن كل جهة من الجهات الموجودة في المجتمع تنظر إلى صاحب الحاجة، وحقه في إشباع حاجته، وتنظر إلى صاحب الجهد والعمل وحقه في أن ينال جزاء جهده وعمله.

والإسلام يقر نتائج أنشطة السوق ما دامت ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية ويقوم بإصلاح هذه النتائج، فهو يتدخل في نتائج توزيع الدخل لصالح الفقراء وكذلك له من الأدوات ما تعمل على إعادة توزيع الثروة، وهذه الحقيقة تظهر من خلال الجمع بين إقرار الحرية الاقتصادية مع مظاهر أهمية تحقيق العدالة السابقة. والمساواة ليست ضرورية، بل إن عدم المساواة مرغوباً لتشجيع الناس علي المبادرة والاجتهاد في العمل.

العدالة الاجتماعية في الدساتير المصرية:

اشتملت جميع الدساتير المصرية علي دورالدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية. ففي دستور ١٩٢٣ نصت المادة الثالثة علي أن المصريين لدى القانون سواء وهم متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الأصل أو اللغة أو الدين .

وفي الباب الثاني من دستور ١٩٥٤ اشتمل علي الحقوق والواجبات العامة التي تكفل للمصريين الحقوق السياسية والحقوق الاجتماعية والعدل الاجتماعي.

ونص دستور مصر ٢٠١٣ في المادة ٨ علي أن تلتزم الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير سبل التكافل الاجتماعي بما يضمن الحياة الكريمة لجميع المواطنين. وفي المادة ٩ تلتزم الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين دون

تمييز. كما نصت المادة ١٧ علي أن تكفل الدولة توفير خدمات التأمين الاجتماعى، ولكل مواطن لا يتمتع بنظام التأمين الاجتماعى الحق فى الضمان الاجتماعى، بما يضمن له حياة كريمة، إذا لم يكن قادرًا على إعالة نفسه وأسرته، وفى حالات العجز عن العمل والشيخوخة والبطالة. وتعمل الدولة على توفير معاش مناسب لصغار الفلاحين، والعمال الزراعيين والصيادين، والعمالة غير المنتظمة، وفقًا للقانون. وأموال التأمينات والمعاشات أموال خاصة، تتمتع بجميع أوجه وأشكال الحماية المقررة للأموال العامة، وهى وعوائدها حق للمستفيدين منها، وتستثمر استثماراً آمنا، وتديرها هيئة مستقلة، وفقاً للقانون. وتضمن الدولة أموال التأمينات والمعاشات.

لذا فان الحرية والعدالة الاجتماعية مطلب للثوار في كل زمانٍ ومكان وتنص عليها جميع الدساتير. وتحقيق العدالة الاجتماعية هو الترجمة الصحيحة لكون الثورة عملاً تقدمياً. ولقد كان منطقياً أن تتصدر العدالة الاجتماعية مطلب ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ في مصر.

سياسات تحقيق العدالة الاجتماعية وأثرها علي معدلات التنمية:

تشتمل العدالة الاجتماعية علي عدالة توزيع الدخل، عدالة التمتع بالخدمات العامة، عدالة توزيع عوائد التنمية ،تكافؤ الفرص، عدالة توزيع الموارد اقليميا ،عدالة تحمل تكاليف التنمية.

وتستلزم العدالة الاجتماعية تمتع جميع افراد المجتمع بثمار النمو الاقتصادي ومواجهةً الفقر والحرمان، بتهيئة الظروف للانسان للتقدم والرقي. وهي أساس تحقيق السلام والأمن للجميع.

ولتحقيق العدالة الاجاتماعية من خلال مؤسسات الدولة يستلزم ذلك:

- تقليل معدلات الفقر
- إدراج أهداف العدالة الاجتماعية ضمن السياسات المالية والاقتصادية .
- تهيئة بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية مناسبة لتحقيق العدالة الاجتماعية
- مساواة الجميع في الحصول على التعليم والرعاية الصحية الأولية

الانفاق الاجتماعي من خلال مؤسسات الدولة:

الإنفاق الاجتماعي احدي سياسات الاستهداف لتحقيق العدالة الاجتماعية، ويشمل ما تنفقه الدولة على الصحة والتعليم والإعانات المباشرة والدعم النقدي للأسر الفقيرة،

علاوة على نفقات التقاعد والتأمينات الاجتماعية. ونظراً إلى الأوضاع الاقتصادية الحالية وضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية إلى جانب تحقيق النمو فان الإنفاق الاجتماعي يستخدم كأحد المداخل الأساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية.

وفي وقت لا تستطيع الدولة فيه الوفاء بمتطلبات المواطنين حول توفير فرص العمل في القطاعين العام والخاص، وهو السبيل الآخر لتحقيق درجة أفضل من العدالة الاجتماعية، يبدو القطاع الحكومي مشبعاً بأعداد كبيرة، فيما لا يتمكن القطاع الخاص من فتح مجالات وآفاق استثمارية واسعة تمكنه من استيعاب جزء كبير من الأيدي العاملة الجديدة الوافدة إلى سوق العمل بمهارات متواضعة أو درجات علمية غير مناسبة لحاجات سوق العمل.

وتتبع الحكومات سياسات الاستهداف للوصل الي الفئات المستحقة لتحقيق قدر من العدالة الاجتماعية حيث تشتمل هذه السياسات علي نوعين من الانفاق:

النوع الأول الذي يعطي نتائج سريعة تشمل نتائج سياسية مباشرة، مثل سياسات الدعم المباشر للسلع أو الإعانات النقدية، فهذا النوع من الإنفاق يساعد على تهدئة الخواطر، وتظهر آثاره مباشرة على المواطنين. ولذلك يعتبر مردوده السياسي مرتفعاً، وهو ما يشكّل حافزاً للسياسيين على اتباعه.

أما النوع الثاني من النفقات، فيتعلق بالنفقات ذات الأجل الأبعد التي تخص التعليم والصحة. ولا تظهر آثار هذا النوع من الإنفاق بشكل فوري وسريع، لأن إصلاح

التعليم يعني تغيّر المناهج والبيئة الدراسية وغيرها التي ربما تحتاج إلى سنوات لرصد آثارها. وهذا يجعل التعليم، على أهميته، موضوعاً ليست له أولوية، وينطبق السيناريو ذاته على الرعاية الصحة التي يحتاج إليها الجميع، لكن يمكن تأجيل تخصيص موارد لها.

ويمثل التوفيق بين المصالح الآنية والإستراتيجية للدول، أحد التحديات التي يجب أخذها في الحسبان لدى تخصيص الموارد. فالدعم الموجه إلى الأفراد الفقراء من شأنه تحقيق درجة مقبولة من العدالة الاجتماعية، لكن سوء إدارة هذا النوع من الإنفاق يعمق الاختلالات الموجودة.

سياسة الدعم في مصر .. خلفية تاريخية

منذ عام ١٩٤٠بعد بداية الحرب العالمية الثانية سنة (١٩٣٩ – ١٩٤٥)، حذت مصر حذو معظم الدول الأوروبية المتحاربة، في السير بمبدأ إيجاد الدعم لمعظم السلع والخدمات ومنذ ذلك التاريخ ظهرت في مصر وزارة للتموين، وكان هدف الوزارة الأول هو دعم معظم السلع وصرفها للمواطن المصري عن طريق (بطاقات التموين). حيث تعاملت الحكومة مع ارتفاع أسعار السلع الغذائية باستيراد كميات كبيرة من القمح والدقيق، كإجراء مؤقت لتخفيف حدة الآثار السلبية للحرب على مستوى المعيشة.

وفي منتصف الستينيات مع ارتفاع أسعار السلع ونقصها خاصة بعد حرب ١٩٦٧، قدمت الحكومة نظام البطاقات التموينية لعدد محدود من السلع لم يكن الهدف في البداية من النظام المقدم دعم أسعار السلع، بل توفير السلع الأساسية للمواطنين كإجراء لمواجهة النقص في هذه السلع. وشهدت فترة السبعينيات توسعا في حجم نظام الدعم وقيمته، فقد شمل الدعم عددا أكبر من السلع بلغت ١٨ صنفا، إضافة إلى ذلك شمل الدعم الكهرباء وخدمات النقل الداخلي، والبنزين، واستهدف كافة المواطنين وليس محدودي الدخل أو الفقراء فقط، وبلغت قيمة الدعم في عام ١٩٧٠حوالى٢٠ مليون جنيه، كان الجزء الأكبر منه مخصصًا للدعم الغذائي، والذي استحوذ على ٧٥% من قيمة الدعم.

جاء قرار الحكومة برفع الأسعار في يناير ١٩٧٧ على عدد من السلع كجزء من الاتفاقات مع صندوق النقد الدولي في ١٩٧٦ لتخفيض الدعم وذلك لتنفيذ حزمة من الإصلاحات الاقتصادية. وكان رد الجماهير فوريا بانتفاضة كبيرة شملت محافظات عديدة في مصر معبرة عن غضب شعبي عارم تجاه تخلي الدولة عن وعودها بتحقيق الرخاء للمواطنين من خلال تطبيق سياسة الانفتاح. ولم تتوقف الانتفاضة حتى تراجعت الحكومة عن قرارها وأعيدت الأسعار إلى ما كانت عليه في السابق.

مع بداية الثمانينيات ارتفعت قيمة الدعم الموجه إلى السلع التموينية لتصل إلى ١,٦ مليار جنيه سنويا، نتيجة زيادة الأسعار العالمية لمعظم السلع من جهة، وبتزايد عدد أصناف السلع التي يشملها الدعم.

وفي عام ١٩٨٢ بدأ العمل على ما سمي "بإصلاح نظام دعم السلع الغذائية"، وذلك لأن الحكومة كانت ترى أن حجم الدعم هو السبب الرئيسي في العجز في الموازنة العامة.

ولكن بعد درس انتفاضة ١٩٧٧ قررت الحكومة العمل على استراتيجية طويلة المدى، متدرجة في خفض الدعم بافتراض أن التغيير التدريجي لن يجعل المواطنين يحسون بالتغير الحاد في مستوى المعيشة.

هل تؤدي منظومة الدعم في مصر إلي تحقيق العدالة الاجتماعية؟

أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، زيادة معدل الفقر في مصر إلى ٢٦,٣% من إجمالي السكان، وفقًا لمقياس الفقر القومي خلال عام (٢٠١٢ /٢٠١٣)، مقابل ٢٥,٢ % في العام السابق له. وتركزت أعلى معدلات للفقر في محافظتي أسيوط وقنا خلال العام الماضي بنسبة ٦٠% من سكان أسيوط و ٥٨% من سكان قنا، تليها محافظة سوهاج بنحو ٥٥% من إجمالي سكانها، لتصل النسبة إلى١٨% في القاهرة.

وتعد محافظة البحر الأحمر اقل محافظات الجمهورية في معدلات الفقر، حيث بلغ معدل الفقر بها ٢%، تليها محافظة السويس بـ٥%. وبلغ معدل الفقر في محافظة

الغربية ١١%، وفي الاسكندرية ١٢%، ومحافظة البحيرة ٢٠%. وأوضح الجهاز أن ٤٩% من سكان ريف الوجه القبلي، لا يستطيعون الوفاء باحتياجاتهم الأساسية من الغذاء وغيره عام (٢٠١٣/٢٠١٢) مقابل ٤٤% عام (٢٠٠٩/٢٠٠٨)، بينما تصل هذه النسبة إلى الثلث في الحضر.

منظومة الدعم في مصر:

تزايدت المطالبات الشعبية والسياسية بتحقيق العدالة الاجتماعية خلال السنوات الثلاث الماضية .وحيث أن السياسة المالية هى الأداة الأساسية لإعادة توزيع الدخل وتحقيق تكافؤ الفرص لكسر حلقة توارث الفقر وتقليل التفاوت الاجتماعى، لذا فان موازنة ٢٠١٤/ ٢٠١٥ استندت إلى اعتبارات العدالة فتم تخصيص١٠,٧ مليار جنيه فى الموازنة لمساعدات الضمان الاجتماعى بالمقارنة بحوالي ٥ مليار جنيه في العام السابق أى زيادة الموارد المخصصة لهذه المساعدات بأكثر من الضعفين. مع زيادة المبالغ الشهرية لمساعدات الضمان الاجتماعى وتغطية أكثر من ٨٢٥ ألف أسرة فقيرة ليصل إجمالى عدد الأسر المستفيدة من هذا البرنامج إلى ٣ مليون أسرة، أى أقل قليلا من نصف عدد الأسر الفقيرة فى مصر. ويتم تدبير هذه الموارد من حصيلة إصلاح منظومة دعم الطاقة نظرا لعدم كفاءة المنظومة حيث لا يستفيد منها قطاع هام من

الفقراء (أكثر من ٧٠ % من دعم البنزين يذهب إلى أغنى ١٠ % من المصريين، وحوالى ٦٠ % من دعم الغاز الطبيعى وأكثر من ثلث دعم الكهرباء إلى أغنى٢٠ %).

الدعم في الموازنة العامة للدولة ٢٠١٤-٢٠١٥:

- يبلغ دعم المواد البترولية في موازنة العام الحالي ١٠٠،٢٥١ مليون جنيه بخفض يبلغ نحو ٣٠ مليار جنيه عن العام السابق.

- تخصيص لبند الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية في الموازنة العامة للدولة عن العام المالي الحالي ٢٠١٤-٢٠١٥ نحو ٢٣٤ مليار جنيه مقابل ٢٠٥ مليار جنيه للعام المالي ٢٠١٣- ٢٠١٤.

- يحصل الدعم وحده على نحو ١٧٨ مليار جنيه ٢٠١٤-٢٠١٥ ، مقابل ١٦٠ مليار ٢٠١٣-٢٠١٤.

- توجه الحكومة الدعم إلى نحو ٢٥ جهة أهمها دعم المواد البترولية والسلع التموينية والكهرباء وتنشيط الصادرات والمزارعين ونقل الركاب وتنمية الصعيد.

- يبلغ دعم المواد البترولية بحسب الموازنة العامة للدولة عن العام المالي الجاري نحو ١٠٠ مليار جنيه ما يوازي نحو ٤٣ بالمئة من إجمالي مخصصات الدعم، مقابل ١٣٠ مليار موازنة ٢٠١٣-٢٠١٤.

- تدعم الحكومة السلع التموينية بنحو ٣١ مليار جنيه ما يوازي ١٣ بالمئة من إجمالي مخصصات الدعم.

– تخصيص مبلغ ٣٤ مليار جنيه لقطاع الصحة بما يمثل ١,٦ من حجم الناتج المحلي الاجمالي في موازنة ٢٠١٤/٢٠١٣ ويمثل ٤،٩ % من حجم المصروفات في الموازنة العامة للدولة. ارتفعت المبالغ المخصصة لهذا القطاع إلي ٤٢,٤ مليار جنيه في موازنة ٢٠١٥/٢٠١٤.

– تخصيص مبلغ ٨٢،٥ مليار جنيه لقطاع التعليم بما يمثل ٤% من حجم الناتج المحلي الاجمالي ٢٠١٤/٢٠١٣ ويمثل ١١,٩ % من حجم المصروفات في الموازنة العامة للدولة ارتفعت المبالغ المخصصة لهذا القطاع إلي ٩٤،٣ مليار جنيه في موازنة ٢٠١٥/٢٠١٤.

وطبقا لدراسة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بعنوان منظومة الدعم في مصر، أشار خلالها إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الدعم من ١٩٧,٢ جنيه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ إلى ١٦٥٨,٦ جنيه عام ٢٠١١/ ٢٠١٢ بنسبة زيادة تبلغ ٧٤١,١%.

كما أوضحت الدراسة أن إجمالي عدد البطاقات التموينية ١٧,٧ مليون بطاقة عام ٢٠١٢، وإجمالي عدد المستفيدين ٦٦,٧ مليون مستفيد بنسبة ٧٩,٧% من إجمالي عدد السكان التقديري في أول يناير ٢٠١٣ بمتوسط ٣,٨ فرد/ بطاقة تموينية.

ولقد وجه صندوق النقد الدولي النصح إلي الدول التى بدأت سيسات إصلاح الدعم أن تستكمل جهودها لزيادة شبكات الأمان الاجتماعي وتنفيذ آليات لتحديد الأسعار تلقائيا

وإعادة هيكلة قطاع الطاقة، وأن البلدان التي حققت بعض المؤشرات للبناء على التقدم الذي تحقق بالفعل تم عن طريق استكمال زيادة شبكات الأمان الاجتماعي التي تستهدف المستحقين بدقة ووضع خط زمني واضح لرفع الأسعار المحلية بالتدريج إلى مستوى الأسعار الدولية.

ملاحظات علي سياسات الدعم:

أولاً: تعتبر المبالغ المنفقة مرتفعة عندما تقارن بحجم الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً: يتميز هذا الإنفاق بعدم الوصول إلي المستوي المطلوب من كفاءة الخدمة، خصوصا في قطاعي الصحة والتعليم، وهما القطاعان اللذان يستحوذان على الحصة الأكبر من الإنفاق الاجتماعي.

ثالثاً: تعتبر هذه القطاعات صعبة التغيير، فهي تستند إلى مرجعيات وأنظمة بيروقراطية.

رابعاً: آليات الإنفاق والاستهداف تتطلب مراجعة، خصوصا في برامج الإعانة الاجتماعية. فكثير من الدعم مثلا، لا يصل إلى مستحقيه، بل يذهب أحيانا كثيرة إلى الفئات غير المقصودة، فدعم سلعة مثل الخبز أو المحروقات، مثلاً، يعني تخصيص دعم أكبر لمن يستهلك أكثر، وليس الفقراء، وهم في الأساس المستهدَفون من سياسات الدعم، من كبار المستهلكين لتلك السلعة، ما يعني أن جانباً مهماً من الدعم يذهب إلى الأغنياء وليس إلى الفقراء.

الخاتمة:

على الرغم من المخصصات الضخمة التي تم توجيهها على مدار العقود الماضية للإنفاق على البرامج الداعمة للبعد الاجتماعي إلا أن هذا لم ينعكس على الأحوال المعيشية للمواطنين بصورة تتناسب مع حجم الإنفاق. و لم يتحقق التقدمالمطلوب على الجانب الاجتماعي سواء في محاربة الفقر أو تحسين الأحوال المعيشية للمواطنين يتناسب مع المبالغ التي أنفقت.

ومن هنا فإن علي مؤسسات الدولة النظر إلى مفهوم العدالة الإجتماعية بمفهوم واسع وشامل يتعدى مجرد وضع حد أدنى أو أقصى لأجور العاملين فى الدولة أو تنفيذ بعض برامج الدعم المختلفة، ليشمل كافة السياسات المالية والإقتصادية من حيث أولويات الإنفاق، والتوزيع الجغرافى للإستثمارات، والسياسات الضريبية المتبعة، وتحقيق العدالة فى توزيع الأعباء المترتبة على تنفيذ الإصلاحات المالية، وحماية الفئات الأولى بالرعاية، وتقليل معدلات الفقر.. من خلال:

- زيادة معدلات التشغيل واتاحة فرص العمل للشباب بوضع السياسات التي تساعد الشباب علي التشغيل الذاتي من خلال إقامة المشروعات الصغيرة وتشجيعهم علي ريادة الأعمال.
- توفير البنية الأساسية والتشريعية اللازمة للتوسع في اقامة الصناعات الصغيرة في المناطق الصناعية بالمحافظات المختلفة.

– توفير وتحسين الخدمات العامة الأساسية وأهمها الخدمات الصحية والاسكان والتعليم والبنية التحتية وغيرها من الخدمات التى تمثل تمكين حقيقى للمواطن ينعكس على مستوى معيشته اليومية وقدرته على الخروج من الفقر، وتحقيق التنمية البشرية بكافة أشكالها.

– إتباع سياسات للحماية الإجتماعية وتحويل الدعم العيني إلي دعم نقدي يستهدف الفئات المستحقة مباشرة،مع تحسين سياسات الإستهداف لوصول الدعم لمستحقيه.

– إعادة ترتيب أولويات الدعم بما لا يؤثر علي الطبقات الفقيرة.

– تحقيق العدالة الضريبية بما يحقق موارد إضافية تساعد في تمويل برامج تنموية ومضاعفة المستفيدين من معاش الضمان الاجتماعي بحيث يشمل جميع المستحقين.

المراجع:

– البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ .

– بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

– العدالة الاجتماعية وضابط توزيع الثروة في الاسلام، د. زهير الأعرجي.

رؤية أولية حول مشروع

قانون الاستثمار الموحد الجديد

مما لا شك فيه أن مصر تعيش الآن مرحلة اليقظة وتصحيح المسار بعد فترة الوهن التي كانت تعيشها ويحاول كل مسئول فيما يخص مجال تخصصه أن يضع رؤيته فيما يتعلق بالقوانين التي سترسم ملامح مصر من الناحية التشريعية خلال الفترة القادمة ، وذلك في ظل دستور ٢٠١٤ ولكن يجب ألا تأخذنا العجلة والتسرع وذلك فيما يخص بعض القوانين الهامة والحيوية والتي ستصل بنا إلى مزيد من التنمية وسيتولد عنها اقتصاداً قوياً مؤثراً .

وذلك مثل قانون الاستثمار الموحد الذي يتم إعداده حالياً من قبل اللجنة العليا للتشريعات المشكلة حالياً من بعض الشخصيات العامة ونحن نحاول

أن نلقي الضوء فيما يخص هذا القانون الهام والحيوي فالجميع يعلم مدى أهمية جذب الاستثمارات العربية والأجنبية لمصر وذلك فيما يخص مساهمته الفعالة للإقلال أو الحد من مشكلة البطالة وذلك بتشغيل عدد كبير من الشباب والعاطلين كما إنه يستقطب العملة الصعبة للاقتصاد القومي وإجمالاً فكلما زادت نسبة تدفق الاستثمارات لمصر كلما نهض الاقتصاد القومي وأصبح قوياً مما سيؤدي إلى التنمية الشاملة التي نتمناها لمصرنا الحبيبة وبصفة خاصة في ظل هذه الظروف الصعبة التي تعيشها مصر حالياً .

وبالقاء الضوء على القانون المزمع صدوره فيما يخص الاستثمار نجد أنه بداية استحدث هيئة أخرى تحت مسمى هيئة الترويج (وهذه الهيئة هى التي تروج للاستثمار الخارجي) ونحن لنا ملاحظات قوية على ذلك فالمعروف أن الجهة المنوط بها جذب الاستثمارات العربية والأجنبية هى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وهذه الجهة تشرف على العملية الاستثمارية بكل دقة وتميز ولولا هذه الجهة ما كان هناك استثمار طوال الفترة الطويلة السابقة وهى تحاول أن تطور أدائها باستمرار ويشهد الجميع على ذلك من رجال أعمال وغيرها من المؤسسات .

وفيما يتعلق بالترويج للاستثمار فهناك قطاع في الهيئة العامة للاستثمار يسمى قطاع الترويج يقوم بنفس الدور الذي سوف تقوم به الهيئة المزمع استحداثها مع القانون الجديد . كما أن وجود هيئتين يعملون في مجال واحد سيكون هناك تنافس سلبي وسيتسلل الفساد لهما مع وجود مثل هذين الهيئتين وبالتالي كان يجب أن يتم دعم الهيئة الموجودة الحالية مع زيادة الاختصاصات التي تقوم بها ومنحها مزيد من الصلاحيات التي تجعلها تطور من أدائها على أكمل وجه بدلاً من خلق هيئة أخرى سترهق ميزانية الدولة مادياً من خلال التكلفة الكبيرة التي ستحتاجها حتى تكون على مستوى الهيئة الحالية فكان لابد من البحث عن أفكار جديدة موضوعية لزيادة تدفق الاستثمارات لمصر بدلاً من خلق هيئة جديدة موازية للهيئة المتواجدة حالياً والذي اقترح بالنسبة للهيئة العامة للاستثمار أن تكون تابعة

بصفة مباشرة لرئاسة الجمهورية كما كانت سابقاً تابعة له بدلاً من تبعيتها لوزارة الاستثمار .

وفيما يتعلق بما تضمنته نص المادة ٦٠ من مشروع قانون الاستثمار الموحد والتي أشارت فيما يتعلق بالتعاقدات التي تبرمها الدولة مع المستثمرين إلى جواز أن تتضمن هذه العقود شرطاً يبيح للدولة التراجع عن السعر الذي تم التعاقد بموجبه وهذا يعطي انطباعاً حول الدولة من إنها لا تحترم تعاقداتها وبالتالي تكون نقطة سلبية في عيون المستثمرين الأجانب والتي قد تراجع نفسها قبل الإقدام على الاستثمار في مصر مع وجود مثل هذا الشرط كما أن ذلك قد يكون غير دستوري فالدولة حينما تتعاقد تكون في وضع متساوي مع الأفراد ، وبالتالي طالما أن هذا الشرط لا يتواجد في عقود الأفراد فلابد أيضاً من عدم تواجده مع العقود التي تبرمها الدولة .

وبالإطلالة على ما تضمنته نص المادة ٦٢ من القانون الجديد يلاحظ لنا إنها قد أعطت الحق للعديد من الجهات أن تتدخل وتقوم بالتفتيش على المشروعات الاستثمارية وهذا يعتبر تدخلاً غير مبرر للاختصاصات التي تقوم بها الجهة المنوط بها والوحيدة المؤهلة والمختصة للتعامل مع المستثمرين باعتبارها هى الجهة المنفذة والساهرة على تنفيذ قوانين الاستثمار ، وهى الهيئة العامة للاستثمار وأى تعديل لذلك فسيكون اعتداء على اختصاصات تلك الجهة كما أن ذلك سيفتح الباب للسماح للفساد أن يمر وذلك في حالة وجود أكثر من جهة رسمية للتعامل مع المستثمرين بدلاً من توحيد الجهة الوحيدة المتعاملة معهم ومنحها المزيد من الصلاحيات والامتيازات لكى تقوم بعملها على خير وجه .

ونود أن نضيف أن مقدمه القانون كان يجب أن ينص فيها على مدى أهمية جذب الاستثمارات إلى مصر حيث أن ذلك سيكون له مردود إيجابي في توعية الشعب المصري لأهمية ذلك فالقوانين إذا صدرت دون أن تكون الأرض ممهدة لاستقبالها فلا تكون لها نتائج مباشرة وهذا ما لم ننتظره وبصفة خاصة في ظل هذه الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد والتي

تحتاج منا إلى التكاتف من أجل عمل إنجازات سريعة ومؤثرة ويكون لها مردود في الشارع المصري وفي النهاية هذه إطلالة أولية وسريعة على قانون الاستثمار الموحد المزمع صدوره في الفترة القادمة ونتمنى في نهاية هذه الإطلالة عدم التسرع في إصدار مثل هذا القانون قبل دراسة نصوصه بعناية ومدى توافقها مع الواقع ونتمنى لمصر الازدهار والتقدم في جميع المجالات من أجل مستقبل مشرق وواعد .

مع خالص تحياتي وتقديري ،،،

صبحي السيد الشافعي

ماجستير علوم إدارية

باحث في مجال العلوم الإدارية

#مشروع توشكى

الجزء الرئيسي في مشروع تنمية جنوب الوادي الجديد

توشكى – درب الأربعين – شرق العوينات

(١) البداية (المرحلة الأولى):

مع إتمام بناء السد العالي وانطلاقاً من رؤية الهيئة العامة لتعمير الصحاري لمشروعات ما بعد بناء السد العالي فيما يخص الصحاري المصرية.

وتحقيقاً لرؤية الزعيم الخالد جمال عبد الناصر في ضرورة امتداد العمران والتنمية إلى الصحاري المصرية من منطلق إنشائه للهيئة العامة لتعمير الصحاري منذ مايو سنة ١٩٥٩.

فقد قامت الهيئة بإعداد الدراسة الاستكشافية لمشروع توشكى كمرحلة أولى بواسطة منطقة الوادي الجديد وقسم الأراضي بها وتحت إشراف لجنة المشروعات الكبرى بالهيئة والتي تضم نخبة من أساتذة الري بهندسة القاهرة مع نخبة من كبار مهندسي وزارة الأشغال وثلاثة من أكبر علماء مصر في مجال دراسات الأراضي والتربة الأستاذ الدكتور/ أحمد جمال عبد السميع من أكاديمية البحث العلمي والأستاذ الدكتور/ عاطف عبد السلام معهد الصحراء والأستاذ الدكتور/ عبد العزيز غيث قسم الأراضي بوزارة الزراعة.

(٢) المرحلة الثانية:

أرسلت نسخة من الدراسة والألبوم إلى وزارة التخطيط حيث أصبحت تحت نظر وزير التخطيط الدكتور/ الجنزوري، وعندما أصبح رئيساً للوزراء استخرج الدراسة والألبوم من وزارة التخطيط لبعث المشروع باعتباره أهم مشروع قومي للتنمية والعمران وأسند دراسة المرحلة الثانية للمشروع للجنة من المستشارين برئاسة المهندس/ مصطفى القاضي وكيل أول وزارة الأشغال (الري والموارد المائية)، وتسلمه نسخة من الدراسة الاستكشافية التي أعدتها هيئة تعمير الصحاري – وذلك لإعداد الدراسة التنفيذية، وقد توجهت لمقابلة المهندس مصطفى القاضي وسلمته تقريري الأول عن المشروع فوافق عليه وطلب مني تسليمه لمكتب رئيس الوزراء.

(٣) المرحلة الثالثة:

هي بدء تنفيذ محطة الطلمبات ومشروع الري والصرف والأعمال الصناعية ومحطات الرفع الداخلية، وعدد من الآبار الارتكازية التي تعتمد على المياه الجوفية المتاحة بخزان الحجر الرملي النوبي بالصحراء الغربية لأغراض الإنشاء والشرب والفائض للزراعة.

(٤) المرحلة الرابعة:

كان البديهي مع بداية المرحلة الثالثة وعلى التوازي معها أن يبدأ تحقيق استراتيجية التنمية والعمران، وذلك بتشكيل الجهاز المؤسسي الذي سيتولى استكمال مراحل المشروع من حيث إعداد المخطط الإقليمي العمراني وتحديد خطة التهجير والتغطية شاملة خطة إنشاء المدينة العاصمة والمدن القطاعية والمدن الرئيسية والقرى وما يستلزمه ذلك من دراسة التخطيط التفصيلي للمدن والقرى ووضع قواعد البناء لمساكن الفلاحين والمباني الإدارية وتشكيل لجان اختيار وحصر أسر الفلاحين الذين سيتم تهجيرهم وتوطينهم في القرى الجديدة من محافظات جنوب الصعيد ذات

التعداد الكبير والأرض المحدودة في أسيوط وسوهاج وقنا وأسوان، وذلك توطئة لتنفيذ المرحلة الخامسة.

(٥) المرحلة الخامسة:

وهي إقامة المجتمع العمراني على أساس التنمية الزراعية التي ستبنى عليها كل محاور التنمية التي تستند على الموارد الطبيعية للإقليم ونتاج التنمية الزراعية وتشمل التصنيع الزراعي والمحاجر والصناعة المناسبة لظروف المنطقة والسياحة والبترول والغاز الطبيعي إذا ثبت وجودها بالمنطقة، إضافة إلى التركيز على الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وعدم اللجوء إلى البترول ومشتقاته إلا في الضرورة القصوى.

تدمير الحلم

عهد مبارك اتسم بغياب كامل لفلسفة رشيدة للحكم، وترتب على ذلك عدم تنفيذ المرحلة الرابعة للمشروع ما هو المفترض أن يكون التالي لها:

١- لم يوضع للمشروع فلسفة حاكمة تحدد استراتيجياته ومراحله.

٢- لم يتم تشكيل الجهاز المؤسسي الذي سيتولى مسئولية السير في إجراءات تحقيق المشروع وصولاً إلى إقامة المجتمع العمراني التنموي للإقليم.

٣- ضاع من الدولة الطريق ولم تعرف ماذا تفعل بالمشروع وتمثل ذلك في الآتي:

أ- نظراً لغياب البعد المؤسسي فقد أسندت الدولة المشروع التنموي لوزارة الموارد المائية والري علماً بأن هذا ليس اختصاصها وليس لديها الكوادر المتخصصة في هذا المجال بعد أن أتمت وزارة الري واجبها على الوجه الأكمل.

ب- حينما أوضح وزير الموارد المائية والري هذا الوضع لرئيس الوزراء اتخذ قرارين يمثلان توهان الحكومة وعدم معرفة التوجه الصحيح وغياب الرؤية وأسند القرار الأول تبعية المشروع لهيئة تنمية بحيرة السد العالي وهو قرار خاطئ وخائب تماماً ثم بعد أسبوع صدر القرار الثاني بتبعية المشروع لهيئة التعمير والتنمية الزراعية التابعة لوزارة الزراعة وهو قرار أكثر خيبة من سابقة وهكذا أصبح المشروع لقيطاً بلا أب يرعاه فقررت الدولة التخلص من ورطة المشروع بسبب فقدان الرؤية الصائبة للتعامل مع المشروعات التنموية القومية الكبرى فقررت بيعه بأي ثمن وبأي شروط لكبار المستثمرين العرب، وقد انطبق تقريباً على مشروع تنمية شمال سيناء على ترعة السلام نفس التوهان وعدم البصيرة وفقدان فلسفة الحكم الصائبة.

الموقف بعد ثورة ٢٥ يناير

يأمل الشعب المصري الحائر بين تداعيات فساد عهد مبارك وبين المصائب التي تحل بالاقتصاد كل يوم وبين غياب روح الثورة والاتجاه إلى الجدل والكلام وترك التوجه إلى العمل والإنتاج مع تدهور أمني شامل.

يأمل الشعب المصري أن تستعيد الدولة توازنها وتحكم قبضتها على دعاة التخريب والتشرذم والتوجه بقوة إلى تفعيل المشروعات القومية التنموية الكبرى برؤية استراتيجية حاكمة تؤمن بأن انضباط الأداء وحماية الاقتصاد ودعم الأمن هو المدخل الحقيقي لاستعادة الثورة وبناء الوطن بعد أن تأجلت الثورة وتوقف البناء وساد الإحباط.

مشروع توشكى

١- أن يتم فوراً تشكيل الجهاز المؤسسي الذي سيتولى إتمام مراحل المشروع برئاسة شخصية هندسية اقتصادية قادرة بدرجة وزير يتبع رئيس الوزراء مباشرة يناط به تفعيل المرحلة الرابعة للمشروع والإعداد للمرحلة الخامسة وذلك لفترة انتقالية مدتها سنتين.

٢- يحدد من الآن إدارة المشروع بنظام الحكم المحلي على أن يشمل التكامل بين مشروع توشكى ومشروعي درب الأربعين وشرق العوينات وذلك بعد انقضاء الفترة الانتقالية.

٣- لما كانت منطقة جنوب الوادي الجديد منطقة أمن قومي مصري بالغة الحساسية لارتباط الأمن القومي المصري بالأمن القومي السوداني، فإن تنسيقاً فورياً يتم بين جهاز المشروع والقوات المسلحة لتحقيق تواجد قوي يحدد تفاصيل خطة القوات المسلحة لحماية الأمن القومي المصري والسوداني.

٤- أن يحدد من الآن كيفية التعامل مع البعد السوداني بحكم الجوار وارتباط المصالح من حيث حركة دخول الأخوة السودانيين والمشاركة في العمل وتفعيل التجارة البينية.

٥- تحديد دور الوزارات السيادية ليكون ممثليها مستشارين لرئيس الجهاز الحاكم وليسوا أعضاء في مجلسه الحاكم (وزارة الخارجية – وزارة العدل – وزارة الدفاع – وزارة الري والموارد المائية – وزارة الداخلية).

٦- التأكيد على أن حاكم الإقليم لا يتبع لوزير الحكم المحلي إن وجد بل يتبع لرئيس الوزراء مباشرة وهو ما يجب أن يتبع في مشروع تنمية سيناء أيضاً.

٧- التنسيق بين الجهاز ووزارة الطيران المدني فيما يخص إنشاء المطارات من حيث الموقع ومستوى الخدمة (محلي – دولي – تجاري).

٨- التنسيق مع وزارة الموارد المائية والري فيما يخص منسوب عتب مفيض توشكى وبالتالي السعة التخيلية لبحيرة المفيض والمنسوب الافتراضي لخط الشاطئ لتحديد أسلوب تعامل الجهاز مع البحيرة وشواطئها.

الجوانب التنفيذية والفنية

١- بناءً على مخطط شبكة الترع والمصارف يتم إعداد المخطط العمراني الإقليمي من حيث:

أ- تحديد موقع المدينة العاصمة والمدن القطاعية والمدن الفرعية والحدود الإدارية لكل مدينة والقرى التابعة لها.

ب- إعداد المخطط العام لزمامات القرى باعتبار زمام القرية من ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ فدان. وعليه تحديد مواقع القرى وعدد الأسر وعدد مساكن الفلاحين بالقرية وبالتالي تخطيط القرية التفصيلي.

ج- التأكيد من البداية على عدم استخدام الطوب الأحمر والخرسانة المسلحة في عمليات الإنشاء سواء للإسكان أو مباني الخدمات.

د- التأكيد على استخدام تقنيات ورؤية مهندس مصر العظيم حسن فتحي في تصميم بيت الفلاح والمباني الإدارية وتخطيط القرى – باستخدام نظام القباب والقبوات ويرجع إلى المنفذ فعلاً في الوادي الجديد.

هـ- إقامة الأحزمة الواقية في مواجهة الرياح السائدة والخماسين لحماية المدن والقرى وزمامات القرى وكذلك إقامة مصدات الرياح لحماية التقسيمات الداخلية للمدن والقرى وقطاعات زمام القرية.

و- وتكون جسور الترع والمصارف شبكة الطرق الداخلية لربط المدن والقرى.

٢- خطة التهجير والتوطين.

أ- تشكيل لجان اختيار وحصر أسماء الفلاحين الذين سيتم تهجيرهم وتوطينهم في قرى المشروع بحيث تتكون كل لجنة من أخصائي اجتماعي ومهندس زراعي تخصص إرشاد زراعي وطبيب وعنصر أمن.

ب- تحدد معايير اختيار الأسر على أساس مهنة رب الأسرة هي الزراعة والسن من ٢٥-٤٥ سنة وعدد أفراد الأسرة خمسة والخلو من الأمراض المتوطنة والخطيرة وسلامة الملف الأمني، ويفضل من يجيد القراءة والكتابة.

جـ- عند تحديد الأسر المناسبة للتهجير في كل قرية وعند تحديد القرية التي سيتم تهجيرهم إليها يتم اختيار عدد الأسر حسب زمام القرية وبالتالي عدد المساكن وتعطى الأسبقية للأسر الأقارب أو الجيران في القرية الأصلية ويتم تسكينهم في القرية الجديدة بنفس النسق الذي كان بينهم في قريتهم الأصلية للتوافق مع تقاليد أهل الصعيد بما يحول دون حدوث نزوح سلبي مستقبلاً.

د- مسئولية لجان الاختيار أن تشرح للفلاحين ماهية المشروع والمزايا التي سيحصلون عليها وواجباتهم في مواطنهم الجديد ونظام إدارة القرية بالانتخاب.

٣- يقوم جهاز المشروع بالتعاون مع وزارة الموارد المائية والري بتحديد نظام الري في زمامات القرى ومع وزارة الزراعة فيما يخص نوع الزراعات والتركيب المحصولي بما يتناسب مع نوع التربة وطبوغرافية أرض زمامات القرى والظروف المناخية السائدة.

٤- التنسيق مع مراكز البحوث المتخصصة وكليات الزراعة وكليات الطب البيطري فيما يخص اختيار السلالات والتغذية والقيمة الاقتصادية (إنتاج اللحم - إنتاج اللبن - إنتاج الصوف - إنتاج الجلود) وما يترتب على ذلك من صناعات.

٥- وضع خطة التسويق التعاوني لمنتجات الإقليم.

٦- وضع خطة الإمداد بمستلزمات الإنتاج من خلال نظام تعاوني مدمج في مجالس إدارة القرى والمدن.

٧- لما كانت منطقة المشروع نظيفة بيئياً فتتخذ كافة القواعد والالتزامات والاحتياطات للحيلولة دون تسرب الملوثات للإقليم مع منع استخدام الكيماويات في الأسمدة والمبيدات بشكل قطعي.

٨- تفعيل تقنيات تحويل ناتج الصرف الصحي إلى سماد عضوي وإنتاج غاز الميثان مع تحويل مخلفات الإنتاج الزراعي إلى علف ومخلفات الإنتاج الحيواني إلى سماد عضوي.

نظام الإدارة والحكم

أولاً: الملكية والاستغلال:

١- الملكية للمصريين فقط.

٢- العرب والأجانب تخصص لهم الأراضي بنظام الاستغلال المشروط المحدد المدة ولتكن ٢٠ أو ٢٥ سنة تعود بعدها الأرض إلى صاحبها الأصلي وهو الفلاح المصري.

٣- يكون استغلال الأجانب في حدود لا تزيد عن ٣٠% من المساحة الصافية للمشروع على ألا تزيد مساحة الاستغلال عن ١٥ ألف فدان للشركة أو الشخص.

٤- بالنسبة للشركة المصرية فيكون الاستغلال بالإيجار أو عقد الاستغلال المشروط المؤقت لمساحة لا تزيد عن ١٠ آلاف فدان ويمكن تمليكها بعد فترة جدية لمدة ثلاث سنوات إذا لم تف بتعهداتها في التنفيذ خلالها يلغى عقدها وتعود الأرض إلى الدولة.

٥- المساحات التي تخصص للاستغلال محدد المدة أو الملكية لا يسمح باستخدام العمال بنظام التراحيل ويطبق نظام الأسر في البيوت والقرى.

ثانياً: نظام الحكم:

يطبق نظام الحكم المحلي وليس الإدارة المحلية المستخدمة في وادي النيل على النحو التالي:

١- حاكم الإقليم: يكون للإقليم الذي يشمل توشكى ودرب الأربعين وشرق العوينات حالياً – ويضم إليها بحيرة ناصر مستقبلاً، ويكون للإقليم حاكم (معين في المرحلة الانتقالية لمدة سنتين) منتخب بنظام الانتخاب الحر المباشر بعد ذلك لمدة ٤ أو ٥ سنوات يمكن تجديدها بالانتخاب الحر المباشر لمدة ثانية فقط، ويكون بدرجة نائب رئيس وزراء.

٢- يكون للإقليم مجلس وزراء كل وزير يمثل نشاط محدد عدا أنشطة الوزارات السيادية ويقوم المجلس بوضع خطة التنمية للإقليم وخطة الخدمات.

٣- يكون مع حاكم الإقليم مجلس استشاري طبقاً لاحتياجات الإقليم على أن يكون ممثلو الوزارات السيادية أعضاء في هذا المجلس الاستشاري.

٤- مجلس الشعب الإقليمي: ينتخب مجلس شعب للإقليم بالانتخاب الحر المباشر لوضع التشريعات والقوانين الخاصة بالإقليم بما لا يتعارض مع التشريعات والقوانين الحاكمة للدولة وتكون مسئولية مراقبة ومحاسبة مجلس الوزراء والجهاز التنفيذي في الإقليم.

٥- مجلس إدارة القرية والمجالس المحلية للمدن الفرعية والقطاعية: ينتخب مجلس إدارة القرية من سكان القرية باعتبارهم المجمع الانتخابي للقرية – ويتم انتخاب ممثلي القرى في المجلس المحلي للمدينة – ليشكل المجمع الانتخابي للمدينة.

٦- تتشكل المجالس المحلية على مستوياتها المختلفة من المدينة الفرعية إلى المدينة القطاعية إلى المدينة العاصمة بالانتخاب الحر المباشر، حيث يمثل سكان القرية المجمع الانتخابي لانتخاب ممثل القرية، ويمثل مجموع مندوبي القرى التابعة لكل مدينة فرعية المنتخبين المجمع الانتخابي لانتخاب مجلس محلي المدينة الفرعية، ويمثل مندوبي المدن الفرعية المختارين بالانتخاب المجمع الانتخابي للمدن القطاعية الذي ينتخب المجلس المحلي للمدينة القطاعية.

الخاتمــة

لما كان تعداد مصر ثمانين مليون يصل إلى مائة مليون خلال عشر سنوات، ولما كان التوسع الأفقي الزراعي خلف السد العالي محكوماً بالتصرف المسموح به في مجرى النهر بحد أقصى ثلاثمائة مليون متر مكعب/ يوم، فقد أصبح المؤكد أن يكون توجه الأمة إلى التوسع الأفقي أمام السد سواءً في شواطئ بحيرة ناصر وخيراتها أو في جنوب الوادي الجديد وامتداد إلى سهل باريس وجنوب الواحة الخارجة.

كما أصبح لزاماً على الدولة المصرية أن تنتهج سياسات جديدة مع دول المنبع وخاصة أوغندا وجنوب السودان وإثيوبيا بهدف التوافق على مشروعات أعالي النيل لزيادة موارد النيل. إضافة إلى توثيق الروابط من أجل مشروعات تنموية مشتركة.

وفي هذا الشأن يحظر حظراً جازماً الحديث في ملف النيل إلا لرئيس مجلس الوزراء ومن يفوضه وألا يطلق الحبل على الغارب كما هو حادث حالياً ليتكم كل من هب ودب في ملف النيل مع ما في ذلك من مخاطر الدخول في المحظور لإفساد العلاقة التاريخية بين مصر ودول الحوض هناك من التفاصيل الفنية أساساً للكثير من الخطط ولكن هذا يحتاج إلى مزيد من الندوات والحوارات.

وتبقى مصر الأمل والعمل وتظل مصر محروسة

مهندس/ أحمد رفيق النجار

المخطط الاقليمي العمراني النموذجي
للمشروع الاقليم توشكى
المرحلة التهائية للهيكل المؤسسي

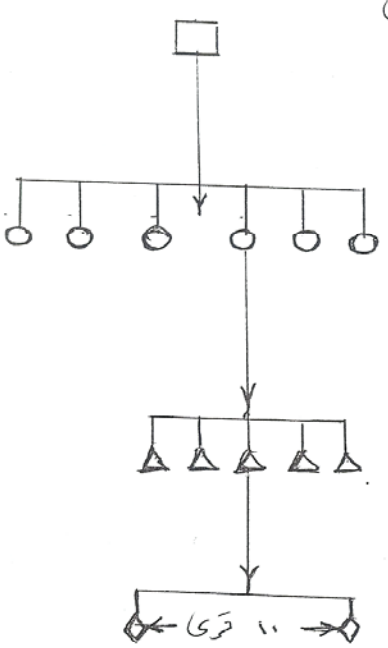

المدينة العاصمة
- الزمام الصافي Net Area ٥٥٠ ألف فدان
(يضاف الزمام المتاح للآبار الارتكازية)
- الزمام الشامل Gross Area ٨٠٠ ألف فدان

المدن القطاعية (٦ مدن)
باعتبار الزمام الكلي مقسم الى ٦ قطاعات تخدم كل قطاع مدينة قطاعية يكون عدد المدن ٦ تخدم كل مدينة زمام ١٠٠ ألف فدان.
تحوي ٥ مدن فرعية بزمام ٢٠ ألف فدان لكل مدينة

المدن الفرعية (٣٠ مدينة)
زمام المدينة الفرعية ٢٠ ألف فدان
اجمالي عدد المدن الفرعية ٣٠ مدينة
كل مدينة تخدم ١٠ قرى بزمام ٢٠٠٠ فدان لكل قرية

القرى (٣٠٠ قرية)
زمام القرية ٢٠٠٠ فدان - ٣٠٠٠ فدان
ملكية الأسرة خمسة أفدنة
عدد الأسر بالقرية ٤٠٠ أسرة فلاح
عدا أسر العاملين في خدمات القرية.

أولا: التعداد
١- الفلاحين ٤٠٠ × ٥ = ٢٠٠٠ فرد ٢٠٠٠ × ٣٠٠ = ٦٠٠,٠٠٠ نسمة
٢- خدمات ٤٠٠ × ٣ × ٥ = ٦٠٠٠ فرد ٦٠٠٠ × ٣٠٠ = ١,٨٠٠,٠٠٠ نسمة
٣- العاملون في الأنشطة الانتاجية على مستوى الاقليم = ١,١٠٠,٠٠٠ نسمة
الاجمالي عدا العمالة الغير مقيمة ٣,٥٠٠,٠٠٠ نسمة

ثانيا: يدار الاقليم بأسلوب الحكم المحلي وليس الادارة المحلية المتبعة في وادي النيل

ثالثا: تعتمد مياه الشرب على الآبار الارتكازية ويراعى أن يتم حفر بئر لكل ٥ قرى على الأقل لأغراض الشرب والأغراض الصناعية وما يتبقى يوجه الى الزراعة.

رابعا: يتم التنفيذ طبقا للأولويات الآتية:
١- الشروع في تنفيذ المدينة العاصمة فورا
٢- الأولويات إما تتابع قطاعي أو تتابع على أساس المدن الفرعية والقرى التابعة لها في كل القطاعات أي إما تتابع رأسي أو أفقي

استكشاف الاراضى الزراعية

لان استكشاف الاراضي الزراعية تم خلال الفترة من ٦٣ ـ ٦٦ من خلال هيئة تعمير الصحارى وانتهت بخرائط تفصيلية موجودة بوزارة الزراعة وصورة منها لدي التخطيط

وحتى لا اطيل اسمحوا لى ان اقف عند موضوع ترعة جنوب الوادى حيث لابد لنا ان نتذكر ان الدراسة لجنوب الوادى من اجل استكشاف ارض زراعية تمت خلال عام ١٩٦٣ الى ١٩٦٦ ومن خلال هيئة تعمير الصحارى وانتهت بخرائط تفصيلية تم الاحتفاظ بصورة لدى وزارة الزراعة وصورة لدى التخطيط لتؤكد ان المسح الاستكشافي للمنطقة ادى الى اكتشاف ٨ ملايين فدان منها ٤٠٪ صالحة للزراعة تتفاوت درجتها من درجة اولى الى ثانية الى ثالثة الى رابعة ثم جاءت هيئة تعمير الصحارى لتؤكد ذلك وهناك دراسة اقامتها هيئة تعمير الصحارى واشارت الى وجود ٨ ملايين فدان

هذه الدراسة التى تمت عام ٦٩ وانتهت عام ١٩٧١ وتكلفت اربعة ملايين جنيه فى هذا الوقت مايعادل اكثر من ٤٠ مليون جنيه الآن. واكدت أن هناك ٨ ملايين فدان فعلا هناك ٣.٤ تصلح الزراعة. وأن اجود الاراضى هى التى نبدأ فيها اليوم.

وزارة الزراعة طلبت من شركة انجليزية المساهمة مع شركة مصرية اسمها بيسير غريب ولكن هذا اسم الشركة وانتهت من خلال القمر الصناعي والمسح الارضى.

ايضا الـ ٨ ملايين فدان فى الجنوب وان ٣.٣ هى اراض صالحة للزراعة عندما جئنا فى بداية ٩٦ وبدانا جمع كل البيانات لنضع الخريطة التى نتحرك عليها على مدى ٢٠ سنة مقبلة وسوف تستمر باذن الله وطلبنا من وزارة الزراعة ان تستعين بمعهد البحوث المائية وترى ماتم فى ٦٣، ٦٦ وماتم فى ٦٩، ٧١ وماتم فى ٨٣ إلى ١٩٨٦م.

وهذا الكلام تم منذ شهر وجاء فى التقرير النهائى.

الدكتور كمال الجنزوري

رئيس مجلس الوزراء

١٩٩٧

١٥/١/١٩٧٩ ـ الأهرام

« مهمة الدولة توصيل المرافق وعلى المواطنين استصلاح الأرض الجديدة »

اسوان : من محمد عامر وسعد حمزة :

تفقد الرئيس انور السادات أمس مراكز الزراعة الجديدة فى جنوب الوادى وداخل منطقة التكامل بين مصر والسودان بطول ٣٠٠ كيلو متر بين اسوان ووادى حلفا . كما اعطى اشارة البدء فى غرس مليون « شتلة نخيل » فى منطقة وادى « قسطل » و « وادندان » عندما غرس الرئيس أول نخلة

القى الرئيس كلمة قصيرة فى ختام زيارته لمنطقتى [قسطل] و [وادندان] اكد فيها للرواد الجدد لاستصلاح الصحارى المصرية : « ان الدولة سوف توفر المواصلات والطرق والمرافق والمياه وكل الامكانيات التى تكفل للقطاع الخاص أن يستصلح الارض الجديدة ويحقق ذاته » وفيما يلى نص كلمة الرئيس :

يسعدنى اعظم سعادة ان ارى اول ثمرة من ثمرات الجهد .. جهد شعبنا ، باصالة وبوعى وبفهم من ثمانية اشهر كنت قابلتكم فى ابى سمبل ولم احضر لهذا الموقع ، اليوم بعد ثمانية شهور اجد الجهد قد ظهر والخضرة ظهرت الناس اللى قاموا بهذا بيضربوا لاخوانهم فى مصر اعظم مثل على العمل والجهد والانتاج وتحقيق الذات لان الانسان فى هذه الحياة اذا لم يحقق ذاته ويبنى ويحقق رسالته لا قيمة له فى الحياة ، اليوم بتضربوا مثل ممتاز لشعبكم ولجماهير الشعب كله فى جميع انحاء مصر من طولها لعرضها .

ابتدينا المرحلة الاولى نجرب ، نشوف الارض ، نوضع الاساس واتفاقى مع وزير التعمير انه فى كل منطقة تبدأ قرية صغيرة وهى القرية التجريبية فيها كل المساعدات التى تتيح للانسان المصرى الانطلاق زى ما سمعتونى اتكلمت مع وزير الاستصلاح .. وانا مش عايز شركات استصلاح تزرع الارض زى مديرية التحرير وتكلف الدولة ده مش شغلنا ، انا عايز الانسان المصرى ، زى ما سمعت النهاردة خطة وزارة استصلاح الاراضى وايضا وزارة التعمير هى ان اوصل لكم المياه والمواصلات .

بعد ذلك كل جهد لازم تقوموا به ومطلوب العرق والجهد لتحققوا ذاتكم ومثل لاخوانكم مش بس فى ارض النوبة وزى ما انا شايف على الخريطة اللى زرتها فى العام الماضى جنوب الوادى الجديد فيه ارض غير ارضكم ممتده عشرات الالاف من الافدنة واخوانكم فى وادى النيل لازم يطلعوا لاثبات ذاتهم زيكم هنا من النهاردة عمل وزارة استصلاح

[البقية صفحة ١٠ عمود ٣]

الرئيس انور السادات يستعرض صور بعض مشروعات الامن الغذائى جنوب الوادى [تصوير محمد لطفى]

المهندس احمد رفيق النجار وكيل وزارة التعمير المهندس المقيم لمشروعات تنمية شواطىء بحيرة ناصر يعرض على الرئيس السادات اليوم مشروع جنوب الوادى الجديد توشكى الذى اعدته الهيئة العامة لتعمير الصحارى ١٩٦٢ - ١٩٧٠ وذلك فى ١٥/١/١٩٧٩ عند زيارته لمشروع تنمية خور قسطل وأدندان وافتتاح المزرعة النموذجية ونموذج بيت الفلاح بحضور السيد المهندس حسب الله الكفراوى وزير التعمير والمهندس الزراعى احمد طه محافظ اسوان .

الأحزمة الواقية
Shelter Belts

- يتقرر هذا النسق في الحزام الواحد حسب دراسات الرياح وتحملها للأتربة
- تمتد الأحزمة حول الحقول أو القرى في مواجهة اتجاهات الرياح السائدة

مصدات الرياح
Wind Brakes

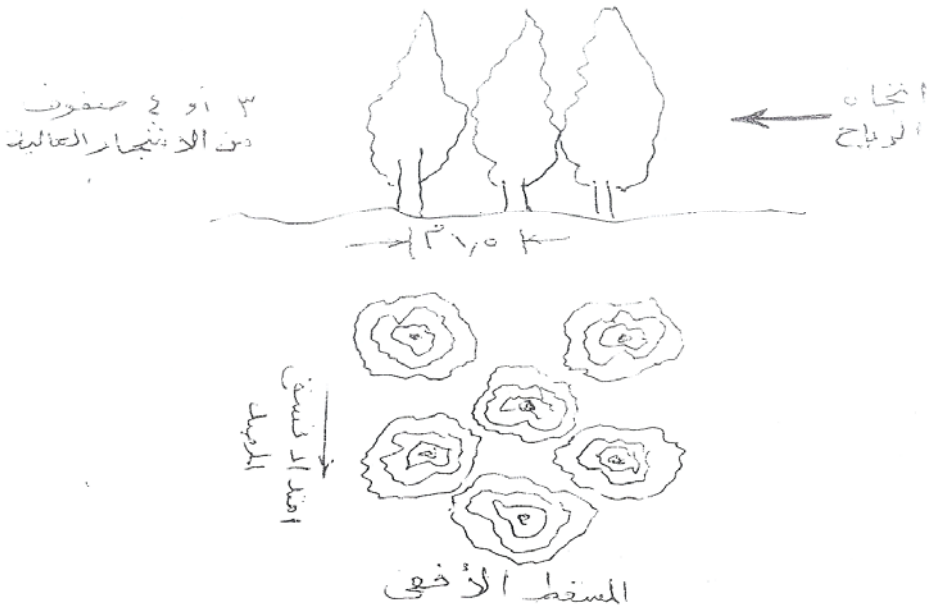

يمتد هذا النسق بطول حدود الحوش
أو مجموعات المباني .

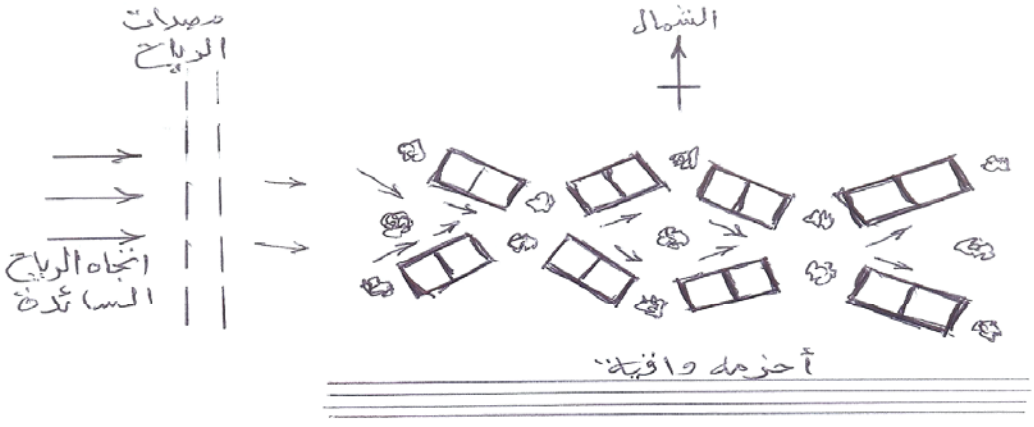

أحزمة واقية

اتجاه الرياح الموسمية (الخماسين)

تخطيط القرية والشوارع الداخلية

- ديناميكية حركة الهواء
- توفير أكبر قدر من الظل

البناء بالطوب الأخضر الأسقف قباب وقبوات

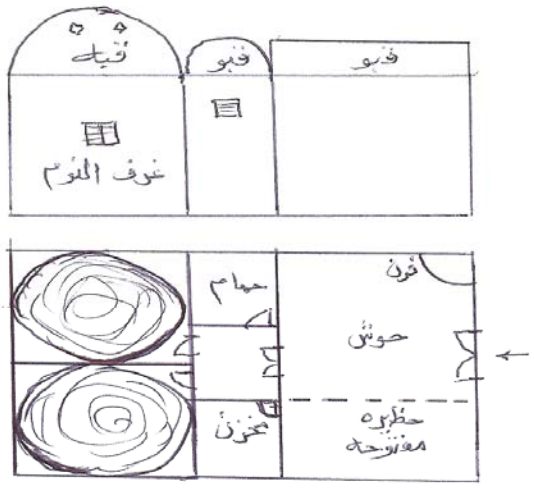

بيت الفلاح بنظام المهندس العظيم حسن فتحي

ملحق رقم ١

القرارين المنشورين بالأهرام والصادرين من مجلس الوزراء والفاصل الزمني بينهما وجيز للغاية يمثل تضارباً صارخا في اتخاذ القرار.

القـــرار الأول بإنشاء هيئة مستقلة أو جهاز مستقل أو سمه ما شئت لتولي مهمة إقامة المجـــتمع المتكامل في منطقة مشروع توشكى توطئة لإقامة إقليم جنوب الوادي الجديد بعد أن أتمت وزارة الري دورها في تنفيذ مشروع الري بكل مكوناته.

هـــذا القـــرار صائب ١٠٠% ويدل على إدراك كامل من الأستاذ الدكتور أحمد نظيف ومجلـــس الوزراء لمفهوم المشروع القومي الاستراتيجي لإقامة المجتمع العمراني الشامل في إقليم جنوب الوادي الجديد وهي الخطوة المنطقية التالية لإقامة مشروع الري بكل مقوماته.

أما **القـــرار الثاني** فهو قرار خاطئ بكل المقاييس، فهيئة بحيرة ناصر التي على مدى سنين عمرها لم تحقق تنمية بحيرة ناصر لا يجوز أن يسند إليها علاوة على مهامها في بحيرة ناصر مهمة جديدة هائلة هي تنمية جنوب الوادي الجديد.

المـــؤكد أن ضـــم بحيرة ناصر إلى إقليم جنوب الوادي الجديد خطوة ضرورية لتكامل الإقلـــيم والـــذي يـــضم توشكى ودرب الأربعين وشرق العوينات. ولكن متى تتم هذه الخطوة المـــؤكد أيـــضاً أنها لا تتم إلا بعد استكمال مشروع توشكى بمقوماته واكتمال إقامة المجتمع العمراني التنموي في كامل مساحة المشروع التي تبلغ ٨٥٠ ألف فدان بتعداد سوف يصل إلى حوالي ٥ مليون نسمة يعملون في مجالات التنمية الاقتصادية والخدمية والأمن القومي.

وعلى التوازي يتم تأهيل مشروعي درب الأربعين وشرق العوينات للتوحد مع توشكى لتـــشكيل إقلـــيم جنوب الوادي الجديد. بعدها يتم إضافة بحيرة ناصر وشواطئها إلى المنظومة الحضارية لإقليم جنوب الوادي الجديد.

القـــراران يمثلان توهان الدولة في ماذا تفعل في المشروع القومي الاستراتيجي لتنمية جنوب الوادي الجديد.

وهـــو نفـــس الحـــال في المشروع القومي الاستراتيجي لتنمية شمال سيناء على ترعة السلام.

لقـــد كلفـــت الدولة وزارة الري إضافة إلى واجبها الأساسي في إقامة فروع الري بكل مكوناته كأساس لإحداث التنمية كلفت وزارة الري بإحداث التنمية بالإقليم وهذا خلط معيب أو لعله هروب من مواجهة فلسفة وأيديولوجية إقامة المشروع والتي كان من الواجب أن تضعها وزارة الدكـــتور الجنـــزوري حينما قررت إقامة مشروع توشكى عام ١٩٩٧ مع عدم إنكار فضلها في إخراج المشروع إلى حيز التنفيذ مع التركيز على مرحلة البداية فقط وهي مشروع الري العملاق تماماً كما فعل جمال عبد الناصر عندما ركز كل توجهات الحكومة والأمة لبناء السد العالي.

والآن لقـــد آن الأوان رغـــم التأخير الخطر آن الأوان لوضع فلسفة واضحة للمشروع تمـــثل التوجه الأيديولوجي للدولة تجاه المشروعات التنموية القومية ذات الطابع الاستراتيجي ليـــتم وضـــع اســـتراتيجيات تحقـــيق المشروع داخل إطارها بما لا يسمح بالخروج عليها أو الالتفاف حولها.

وفـــي ظـــل هذه الفلسفة يتم إنشاء الجهاز المؤسس أو الهيئة أو الوزارة أو أي تكوين مؤســـس يتولـــى من الآن مهمة تحقيق المشروع الإقليم على كل محاوره العمرانية والسكانية والزراعية والصناعية والمحجرية والتعدينية والسياحية والنفطية إضافة إلى المحاور الخدمية الاجتماعية والمهمة العظمى لحماية الأمن القومي المصري والسوداني بالتواجد القوي للقوات المسلحة المصرية بكل أفرعها البرية والجوية.

إن وزارة علـــى رأســـها أ.د/ أحمـــد نظيف وفيها وزير أستاذ وعالم ومخلص للتنمية الإداريـــة هـــو الأستاذ الدكتور / أحمد درويش لقادرة بالتأكيد على تشكيل هذا الجهاز وبنائه المؤســـسي مـــع تـــضافر كل الوزارات والمؤسسات والجامعات ومراكز البحوث على إعداد الكوادر.

وأصـــر علـــى تأجيل ضم بحيرة ناصر لهذا الإقليم في الوقت الحاضر مع عدم إغفال ضـــرورة قـــيام هيئة تنمية بحيرة ناصر بدورها القومي الضروري في تنمية البحيرة لتكون مؤهلة عندما يحين موعد انضمامها لمنظومة إقليم جنوب الوادي الجديد.

أمـــا عـــن المـــرحلة الثانية لمشروع جنوب الوادي الجديد في جنوب الواحة الخارجة وباريس استناداً إلى مشروعات أعالي النيل، فهذا حديث آخر، والحديث ذو شجون،

فى اجتماعين وزاريين برئاسة نظيف

هيئة مستقلة لتنمية عمرانية وصناعية فى توشكى

تحسين الخدمات وتقديمها بتكلفتها الحقيقية إلى المواطنين

أكد الدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء ضرورة إنشاء هيئة أو جهاز مستقل يتحمل مسئولية التنمية فى منطقة توشكى.

وكلف رئيس مجلس الوزراء وزراء: الرى، والاستثمار، والزراعة، بوضع مقترحات حول الهيئة التى يمكن ان تشرف على منطقة توشكى، وتكون الواجهة التى تتعامل مع المستثمرين الراغبين فى الاستثمار بتلك المنطقة.

وقال : إن تنمية منطقة توشكى تحتاج إلى مخطط شامل بعيد المدى يشمل الجوانب المتعددة، من عمرانية، وخدمية، وصناعية، تقوم على الأنشطة الزراعية.

جاء ذلك عقب الاجتماع الذى عقده الدكتور أحمد نظيف، وحضره وزراء : الدفاع، والمالية، والرى، والكهرباء، والاستثمار، والإسكان، والتجارة، والصناعة، والزراعة.

وصرح الدكتور مجدى راضى، المتحدث باسم مجلس الوزراء، بأن الهدف من الاجتماع مراجعة الموقف بالنسبة للمشروع العملاق فى توشكى، ووضع إطار محدد للتعامل مع المستثمرين الذين يهتمون بالاستثمار فى تلك المنطقة.

وعلى جانب آخر، استعرض الدكتور أحمد نظيف أمس - فى اجتماع حضره وزراء: المالية، والكهرباء، والإعلام، والإسكان، والصحة - أداء ومستوى الأنشطة الخدمية المقدمة للمواطنين، وأسلوب تحسينها فى المرحلة المقبلة.

وقال الدكتور مجدى راضى : إنه تم خلال الاجتماع مناقشة أسلوب تحسين الخدمات فى المرحلة المقبلة وتطويرها من خلال الاستفادة من تجربة وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى تشجيع دخول القطاع الخاص فى مجال الخدمات بضوابط يتم وضعها ومراقبتها من خلال الأجهزة الرقابية المنظمة.

وأشار راضى إلى أن الاجتماع أكد أهمية تقديم الخدمات بتكلفتها الحقيقية، مع وضع الأسس التى يتم بمقتضاها سد الفجوة بين التكلفة الحقيقية والسعر المقدم للمواطنين، وأن تعكس تلك الخدمات فى الموازنة بشكل أكثر وضوحا، بما يؤدى فى النهاية إلى وصول تلك الخدمات بالكفاءة المطلوبة.

إعلان دمج مشروع توشكى وهيئة بحيرة ناصر خلال أيام

أسوان - من موفق أبو النيل:

أيام قليلة تجتمع بعدها اللجنة الوزارية الخاصة بتنمية توشكى خلال أيام لاعلان دمج ادارة المشروع القومى إلى الهيئة العامة لتنمية بحيرة ناصر.. وسيتم ايضا اعلان اسم رئيس الهيئة بهيكلها الجديد.

وكان قرار اللجنة الوزارية قد فوض وزارة الدفاع والاستثمار والرى والزراعة لترشيح رئيس جديد للهيئة الجديدة من بين أصحاب الخبرة والكفاءة الادارية.

وكانت بيوت الخبرة الاستشارية قد أنهت مشروع إعادة هيكلة الهيئة بما يؤهلها لتولى مهمة ادارة مشروع توشكى والاشراف على التنفيذ والقيام بتخصيص الاراضى للمستثمرين ومتابعة تنفيذ شروط التخصيص والتنسيق مع الجهات المعنية لاستكمال البنية القومية للمشروع بتوشكى.. وذلك تنفيذا لقرار اللجنة الوزارية لتنمية منطقة توشكى برئاسة الدكتور احمد نظيف رئيس مجلس الوزراء والتى حددت فى قرارها شهرا لتنفيذ مشروع وإعادة هيكلة الهيئة العامة لتنمية بحيرة ناصر. وقال المهندس ابراهيم على موسى رئيس مجلس ادارة هيئة تنمية بحيرة ناصر: إن قرار اللجنة الوزارية باسناد ادارة المشروع القومى بتوشكى إلى هيئة تنمية بحيرة ناصر، يأتى ذلك خلال رؤية استراتيجية لجذب الاستثمارات.

ما يجب عمله بعد المؤتمر الاقتصادى

أعلن المهندس إبراهيم محلب رئيس مجلس الوزراء عن انعقاد مؤتمر"مصر المستقبل"لدعم وتنمية الاقتصاد المصرى فى مدينة شرم الشيخ فى الفترة من ١٣ وحتى ١٥ مارس المقبل وذلك فى موعد يناسب العالم كله وأشقاءنا وشركاءنا فى التنمية ولضمان المشاركة العالمية القوية،مشيرا إلى أن هذا المؤتمر ليس حدثا منفصلا وإنما يأتى فى إطار التنمية فى مصر التى تحتاج كل أبناء الوطن وكل شركائنا فى التنمية من أجل استقرار بلادنا ومنطقتنا والعالم

نجح المؤتمر فى أن يعيد لمصر صورتها الناصعة من الأمن والاستقرار أمام كل العالم بفضل الجهود الجبارة للرئيس عبد الفتاح السيسى والمهندس إبراهيم محلب وأركان حكومته، وبفضل رجال الجيش والشرطة الأبطال حماة الوطن.

إن مصر تسعى إلى استكمال مسيرتها الاقتصادية وأن المؤتمر المزمع إقامته يدشن بداية الانطلاق ونعمل قبل المؤتمر على ٣ محاور الأول أن يكون هناك تنظيم جيد للمؤتمر ونستعين بمكاتب دولية وشركات عالمية متخصصة فى تنظيم المؤتمرات وسنتعاون مع جميع المؤسسات الدولية وشركائنا وهى أول خطوة فى خارطة الإصلاح،والمحور الثانى وهو ما نعمل عليه الآن من رغبة لتسوية منازعات الاستثمار ومواجهة ملفات لتحقيق حق المستثمر والدولة،والثالث هو مراجعة جميع تشريعاتنا من خلال لجنة عليا ومن أهمها صدور قوانين جاذبة للاستثمار وكيفية إنشاء الشركات ومحاربة الفساد والشباك الواحد والإصلاح الإدارى والشفافية ومحاربة البيروقراطية.

تم وضع رؤى واضحة وفق ٣ محاور أولها تطبيق إجراءات الانضباط المالى ومواجهة عجز الموازنة وتم اتخاذ إجراءات فى هذا الأمر وتم خفض دعم الطاقة ونجحت الحكومة فى فتح هذا الملف وتجرى إصلاحات ضريبية وخفض المصروفات والعمل على زيادة إيرادات الدولة ويتم النظر للثروات الطبيعية لاستغلالها برشد.

أما المحور الثانى فيتمثل فى جذب الاستثمارات المباشرة بما يفتح فرص عمل والعمل فى محاور عديدة تنعكس على المواطن المصرى فى البنية الأساسية ، والمحور الثالث هو مواجهة تغطية الفجوة التمويلية ودعم ميزان المدفوعات ، وتم التحرك فى كافة المحاور بجدية لنثبت للعالم أن هناك مصر جديدة ولديها اقتصاد قوى ونؤكد أن لدينا فرص تنمية شاملة.

لكن المهم هنا هل هناك استعداد شعبى ومجتمعى لكل ذلك؟. سؤال من الصعب الإجابة عليه بالحسم نفيا أو إثباتا. ومع ذلك يمكن القول أن هناك العديد من الظواهر

التى نتعامل معها باعتبارها من طبائع الأمور، وفى الواقع ومن منظور تنموى بحت هى بحاجة إلى تغييرها جذريا جملة وتفصيلا نظرا لما لها من تأثير سلبى بل ومدمر على حالة الإنتاج والعمل، وما يرتبط بهما من مفاهيم الاتقان والدقة والانضباط، والتى تمثل شروطا رئيسية لمدى توافر العمالة القادرة على المنافسة وشغل فرص الوظائف المنتظرة.أن يكون عاملا جادا يسد فى المشروعات الكبرى المزمع طرحها وعرضها على كبار المستثمرين

. قد تبدو هذه الاجابة لا علاقة لها بمضمون التساؤل، ولكنها فى الحقيقة تكشف واحدا من أهم قضايا العمل فى مصر، أى ثقافته أو القيم التى يؤمن بها المجتمع ككل بأجياله المختلفة فيما يتعلق بفكرة العمل والانتاج والانضباط السلوكى. وهى أمور شديدة الصلة ببعض العادات التى استشرت فى المجتمع وتدل على عدم تقدير قيمة الوقت وكيف أن الوقت يساوى نقودا وأموالا، وأن من يُحسن تنظيم وقته يحسن بالتالى تعظيم عوائده.

يرتبط بذلك أحد المقدسات المجتمعية الكبرى، ونعنى بها أن التفضيل الأول لقطاعات كبيرة من الشاب هو للعمل الحكومى لأنه ببساطة أقل عبئا وأكثر أمانا واستقرارا من حيث انتظام الحصول على الدخل وعدم قدرة الحكومة على فصل العامل مهما بدر منه من تخاذل أو قلة انضباط إلا بصعوبة كبيرة جدا، فضلا عن الامتيازات الأخرى كالتأمينات والمعاشات وخلافه. ولذا فنحن لدينا ما يقرب من ٦,٨ مليون موظف حكومى يستهلكون ما يقرب من نصف اجمالى الموازنة العامة

ما سبق يدخل فى صميم تجديد ثقافة العمل فى مصر، وهو محور لم يجد الكثير من الاهتمام رغم صلته الوثيقة والمباشرة بإنجاح المؤتمر الاقتصادى على المدى المتوسط. فالمسألة ليست مجرد توقيع شراكات أو مشروعات، وانما تتعلق بمدى توافر العمالة الماهرة والمدربة والمؤمنة بمعانى الانضباط والدقة فى العمل. وهى أمور تبدو صعبة نسبيا فى ضوء غياب الربط بين مخرجات التعليم والتدريب وتأهيل العاملين وإعدادهم لسوق عمل تنافسى بشدة

وفى إطار التذكير والتدبير ، لابد من لفت الانتباه أنه بات هناك ثلاث قضايا أو ملفات عاجلة بات لزاما على الرئيس أن يسارع بالتعاطى معها اليوم قبل الغد خاصة أنه لم يعد لدينا حجة أو منطق فى التأجيل الآن وأول وأبرز هذه القضايا هو قضية الأمن واداء الأجهزة الأمنية ومسئولية وزارة الداخلية فى مصر حاليا

ليس هناك شك أن مناخ العمل بوجه عام تأثر سلبا وبشدة فى السنوات الأربع الماضية نتيجة انفلات الأمور بشكل غير متوقع. وأعنى هنا تحديدا أن غياب الأمن وضياع هيبة الدولة وارتفاع المطالب المجتمعية بما يفوق القدرة على الاستجابة لها، سواء من الحكومة أو من القطاع الخاص نفسه، وشيوع النظر إلى رجال الأعمال باعتبارهم لصوصا فاسدين وسرقوا أقوات الشعب ويجب عليهم أن يدفعوا أكثر وأكثر لمن يعمل لديهم. وقد يكون ذلك صحيحا لنماذج محددة امتزجت بشكل أو

بآخر مع السلطة فى السنوات العشرين الاخيرة من حكم مبارك، بيد أن الصورة السلبية طالب الجميع، وبات من الصعب على رجال الأعمال الملتزمين أن يفلتوا من هذه التأثيرات المعنوية.

ويأتى فى مقدمة ثانى القضايا التى يجب الاهتمام بها واتخاذ قرارات جرية بشأنها هى مكافحة الفساد وضرب رءوسه فى مصر وعدم السماح بتغول رجال الأعمال. ولا تنس وأنت فى غمرة تقنين أوضاع رجال الأعمال وأصحاب النفوذ ومراكز القوى الجديدة داخل الدولة أن تلقى نظرة على أوضاع الجهاز الحكومى للدولة واداء الوزراء والمحافظين الحاليين حيث ان أسلوب الصدمات الكهربائية الذى أتبعته أخيرا فى التغيير الوزارى الأخير المحدود يجب أن يكون المتبع فى إجراء التعديلات أو التغييرات من الآن فلاحقا.

إذا كانت الحكومة قد أنشأت وزارة خاصة بالتعليم الفنى والتدريب، ربما إدراكا منها بضرورة إنشاء المؤسسات وتطبيق السياسات التى تساعد العمالة المصرية على أن تلتحق بسهولة فى سوق عمل تحتاج مهارات عالية المستوى وفى كافة المجالات تقريبا، فإن القطاع الخاص عليه أيضا مسئولية كبرى فى هذا الصدد. وأول خطوة هو أن يثبت أنه مجال آمن للعمل يماثل درجة ومستوى الأمان لدى القطاع الحكومى. ففى ذلك ما سيجعل العاملين الجدد أكثر استعدادا للعمل فى القطاع الخاص دون تردد. فكثيرا ما نسمع ونرى أن شابا أو موظفا متوسط العمر، وبعد أن قضى خمس أو سبع سنوات فى شركة خاصة أثبت فيها كفاءة لا غبار عليها، وإذا به يجد نفسه بين لحظة وأخرى بلا عمل، ولديه أسرة بحاجة إلى رعاية مما يسبب له مشاكل اجتماعية وإنسانية شديدة الوطأة. وتزداد المشكلة فى ضوء محدودية المرونة فى سوق العمل الحالي.

الأمر على هذا النحو يعنى أن هناك بيئة مجتمعية مليئة بظواهر سلبية، وعلاقات غير متكافئة أو لنقل غير سوية بين أسلوب إعداد العامل ونوعية العمل وصاحب العمل نفسه، وهى أمور شديدة الصلة بمناخ الاستثمار الذى نسعى لتعظيمه لكى يكون جاذبا للمستثمرين من الداخل ومن الخارج على السواء. وما لم تعالج من منظور كلى تنموى عادل ومتوازن، وتوضع فى قانون واضح يلزم الجميع، حكومة وقطاعا خاصا وعاملين، فمهما تكن المشروعات كبرى أو صغرى، فالعائد لن يكون كبيرا كما نأمل.

كذلك لابد تطوير قطاع التعليم لانة من أكثر القطاعات التي تضررت وتعرضت للآهمال والفساد مثل قطاعات كثيرة وقضية تغيير وتطوير منظومة التعليم بأكملها (تعليم أساسى وفنى وجامعى) لها آثار عميقة على الأسرة المصرية و المدراس المصرية هي البداية لأنها تواجه تحديات تعوق أهدافها في تحقيق رسالتها التعليمية، فقد أصبحت قضية أصلاح المدرسة المصرية من الناحية التربوية وقضية تغيير مناهج وزارة التربية والتعليم من ناحية أخرى أمراً هاماً ومطلبا إجتماعيا من معظم الأسر

أن تدنى مستوى منظومة التعليم فى مصر هو أمرحيوى لدفع قاطرة التنمية والاستثمار حيث ذلك كانت كل هذة العوامل مهملة من قبل النظام السابق مثل: سوء المبانى التعليمية وتدنى مستوى أجور المعلمين وبالتالى عدم الكفاءة فى أداء المعلم، واللجوءالى الدروس الخصوصية ليصبح الشاغل الرئيسى للأسر المصرية هو كيفية جمع المال لتعليم أولادهم وسداد مصاريف الدروس الخصوصية حتى لايهتموا بما يدور حولهم من فساد فى النظام، ولكن بفضل الله كانوا هؤلاء الطلبة والشباب أبناء النيل هم من قاموا بالثورة العظيمة.
وترى أنه لابد من فصل إدارة التربية عن إدارة التعليم فى الوزارة لأن التخصص فى هذه الحالة مطلوب على أن يكون هناك تواصل دائم بينهما لأن إدارة التربية من ضمن المهام التى ستقوم بتنفيذها على سبيل المثال

:
•الإهتمام بتنشئة جيل جديد أخلاقى يكون تحت إشراف أساتذه متخصصين فى التربية .

•تدريب المعلم على كيفية التواصل مع الطلبة وتعليم اساليب الحوار والمناقشة وتعليم سماع الاخرين لأن لغة الحوار مفقودة لدينا نحن كمصريين، وإعطاء دورات تدريبية للمعلمين على كيفية توصيل المعلومة للطالب.

•أن تهتم إدارة التربية بالمتابعة من جانب الأسرة والمدرسة عن سلوكيات الطالب .

•أن يتم وضع مادة الأخلاق والسلوكيات إبتداء من مرحلة الحضانة حتى المرحلة الثانوية، وأن ترجع الوزارة الى الأزهر والكنيسة لتطويرمادة" الدين" الإسلامى والمسيحى من حيث طريقة التفسير وأسلوب المناقشة على أن تدخل ضمن المجموع لأنها تعبر عن هوية الطالب وحذف المواد التى تعتمد على المواهب مثل مادة الرسم من المجموع.

-وعن الدور الذي يجب يتطور على مستوى الادارات التعليمية تعديل أجور المعلمين، وسن قانون يمنع الدروس الخصوصية، وإعادة هيكلة المناهج التابعة للوزارة والتى تعتمد على حشو المناهج وعلى الحفظ والتلقين دون مناقشة أو إبداع أو بحث علمى وبالتالى تدنى المستوى التحصيلى للطلبة .ونحن بحاجة الى التغيير من الكم الى الكيف.

وأن تكون نهاية المرحلة الاعدادية هي تعليم عام يتم اكتشاف ميول الطالب ومهاراته ومواهبه وباقى المراحل هي تمهيد للكلية التي يرغبها الطالب وعليه أن يختار المواد

التى يدرسها على أساس أكاديمى مع وضع برنامج تعليمى يعطى الطالب القدرة على الإبداع والبحث العلمى

أما المرحلة الثانوية فلقد حان الوقت كى تستريح الأسر المصرية مما يسمى "رعب الثانوية العامة" ويكون التقييم عام على مؤهلات الطالب التعليمية طوال سنوات دراسته، وليس على الصف الثانى والثالث الثانوى فقط ويتم احتساب الدرجات فى السنة النهائية بنسبة معينة على أساس مشروع يتم تقديمه، وكذلك وضع عدد من الساعات لخدمة المجتمع ويتم حساب هذه الدرجات كجزء عملى يضاف الى المجموع

وتمنت بعد الثورة التكنولوجية أن ترى مدارس فعالة تقدم تعليماً أكاديمياً متقدماً عالى الجودة يليق بأبناء النيل وأبطال ثورة ٢٥ يناير حتى تنهض مصر الجديدة.

اخيرا لا بد من وجود الية لمتابعة ما تم طرحة بالؤتمر الاقتصادى ولذلك نقترح تشكيل لجنة للمتابعة مع كافة المستثمرين الذين ابدوا رغباتهم فى الاستثمار فى مصر يكون دورها تسهيل اى عائق يواجة المستثمر والرد على اى استفسارات من جانبة وذلك بهدف ترجمة كافة الرغبات الى واقع فعلى يتمثل فى البدء فى اليات التنفيذ لكافة المشاريع التى تم طرحها